أحسن المقال

في

(تخريج حديث كل أمر ذي بال)

تأليف فضيلة الشيخ

عبد الرؤوف بن عبد الحنان

تليفون : ٠٦-٧٤٤٤٤٣٥ / فاكس : ٠٦-٧٤٢٤٠٩٤
ص.ب : ٢٠٢٨٨ - عجمان - إ.ع.م.
E-mail : furqan1@emirates.net.ae
www.furqanalsalafia.com

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

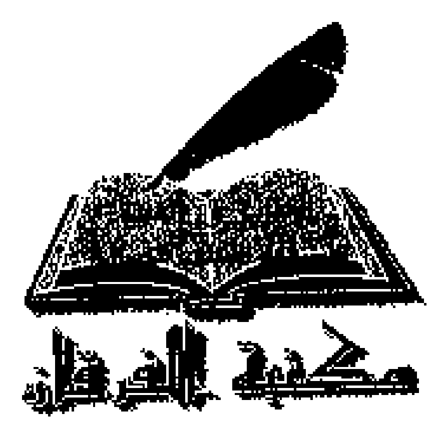

تليفون : ٧٤٤٤٤٣٥-٠٦ / فاكس : ٧٤٢٤٠٩٤-٠٦

ص.ب : ٢٠٢٨٨ - عجمان - ا.ع.م.

E-mail : furqan1@emirates.net.ae

www.furqanalsalafia.com

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد للّه نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ باللّه من شرور أنفسنا ومن سيآت أعمالنا، من يهده اللّه فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له، وأشهد أن لاإله إلا اللّه وحده لاشريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا اتَّقُوا اللّهَ حَقَّ تُقَاتِه وَلا تَمُوْتُنَّ إلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُوْنَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوْا رَبَّكُمُ الَّذِيْ خَلَقَكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ وَّاحِدَةٍ وَّخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيْرًا وَّنِسَاءً وَّاتَّقُوا اللّهَ الَّذِيْ تَسَاءَلُوْنَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْبًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا اتَّقُوا اللّهَ وَقُوْلُوْا قَوْلاً سَدِيْدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوْبَكُمْ وَمَنْ يُّطِعِ اللّهَ وَرَسُوْلَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيْمًا﴾.

أما بعد ...فهذه الرسالة كانت في الأصل مقالا لي كان قد نشر في جريدة " أهل الحديث" الأسبوعية الصادرة بلغة

الأردو من لاهور بباكستان عدد ٥٢ تاريخ ١٤١١/٦/٩ هـ الموافق ١٩٩٠/١٢/٢٨م.

كان موضوعه حديث «كل أمر ذي بال لايبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع»[1] وكنت خرجت فيه هذا الحديث وتكلمت على إسناده بالتفصيل وبينت أنه حديث ضعيف .

وكان فيه رد على أدلة تاج الدين السبكي التي أتى بها في "طبقاته" لإثبات هذا الحديث وهي أدلة لا تسمن ولا تغني من جوع كما ستعرف.

ومنذ أن نشر مقالي هذا في الجريدة المتقدم ذكرها كنت أنوي طبعه في رسالة مستقلة، كما كنت أنوي أن أنقله إلى اللغة العربية حتى يعم نفعه[2] .

وقبل أن أقوم بهذا العمل أهداني صديقي الفاضل أبوسيف

---

(١) وفي رواية له «بسم الله الرحمن الرحيم» بدل «بحمد الله» وله روايات أخرى أيضا سيأتي ذكرها في "الخاتمة"، إن شاء الله .

(٢) ثم نقلته إلى العربية وقبل أن يطبع كرسالة بعثته لمجلة " صوت الأمة " التي تصدر عن دارالتأليف والترجمة ببنارس الهند، للنشر فيها ، فنشر فيها في ثلاث حلقات. انظر عدد ٧، ٨، ٩ يوليو وأغسطس وسبتمبر ١٩٩٤م.

أحمد بن علي الأثـــري رســـالـــة صغيرة تسمى "الاســـتعاذة والحسبلة ممن صحح حديث البسملة" للسيد أحمد بن محمد بـــن الصديق الغماري.

فلما اطلعت على هذه الرســـالة وجـــدت أن مؤلفـــها يذهب إلى تحسين هذا الحديث بلفظ «الحمد» وأما بلفـــظ «البسملة» فحكم عليه بأنـــه موضـــوع مكـــذوب علـــى رسول الله ﷺ.

وبعد كتابة هذا بمدة أطلعني زميلـــي الفاضـــل الأخ سرور عالم محمـــد نذير على مقال للدكتـــور عبدالغفور البلوشـــــي المنشور في مجلة البحوث الإسلامية العدد (٣٩) عام ١٤١٤هــ حول هذا الحديث بعنوان "تفصيل المقال على حديث كل أمـــر ذي بال"، ثم رأيته مطبوعا في رسالة مســـتقلة، وقـــد ذهـــب الدكتور في مقاله هذا إلى ماذهب إليه الغماري.

وعندي أن الحديث لايصح لابلفظ « الحمد» ولابلفـــظ «البسملة» ولابغيرهما من الألفاظ.

أما بلفظ «الحمد» فهو ضعيـــــف .. وأمـــا بلفـــظ «البسملة» فهو واه. كما سترى ذلك من خلال قراء تـــك لهـــذه الرسالة.

وقد أضفت إلى هذه الرسالة الرد على أدلـــة الغمـــاري والدكتور ـــ وإن كانت هي لاتختـــلف كثيـــرا عن أدلـــة السبكي ـــ إلاأن في رسالة الدكتورعجائب وغرائب أخرى.

وقد كنت أسميت هذا الرد أولاً بـــ«تضعيف حديـــث «كل أمر ذي بال لايبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع» والرد على من صححه أو حسنه ثم عدلت عنه وأسميتـــه بـــ«**أحســـن المقال في تخريج حديث كل أمر ذي بال** ».

وأرجو أن أكون قد وفقت فيما كتبت .. فـــإن كـــان ماجاء فيها صوابا .. فمن فضل الله وإن كان خطأ فمـــن نفسي . وأسأل الله عز وجل العفو والعافية.

١٢/٤/١٤٢٠ هـــ — **عبدالرؤف بن عبدالحنان**

٢٦/٧/١٩٩٩م — **الشـــارقـــة**

نص الحديث

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «**كل أمر ذي بال لايبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع**» وفي رواية له «**كل كلام**» بدل «**كل أمر ذي بال**» وفي أخرى له «**كل كلام أو أمر ذي بال**».

تخريجه: أخرجه بالرواية الأولى النسائي فى "السنن الكبرى" (١٠٣٢٨/١٢٧/٦) ـ ورقم (٤٩٤) من عمل اليوم والليلة ـ وابن ماجة (١٨٩٤) في "النكاح"باب" خطبة الحاجة" وابن الأعرابي فى "الزهد" (١) وابن حبان (١/١٠٢/١ـ٢ ـ تحقيق كمال يوسف، ١٩٩٣ موارد) والخرائطي في "فضيلة الشكر " (١٧) والدارقطني (٢٢٩/١) في أول " كتاب الصلاة " وأبو يعلى الخليلي في "الإرشاد" (١ /٤٤٨/ ١١٨) والبيهقي في "السنن" (٣/٢٠٨ـ٢٠٩) وفي "الشعب" (٤٠٦٢/٣٢٦/٨) وفي "الدعوات" أيضا (١) والخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي

وآداب السامع " (١٢٨/٢) وفي "الفقيه والمتفقه" (١٢٣/٢) والديلمي في "مقدمة الفردوس" (١/ ٣٦ـ ٣٧) والرافعي في أخبار قزوين (٤٧٦/١، ٤٦/٢، ٣١٩) والبكري في" الأربعين " (ص٢١ـ٢٢) والرهاوي في "الأربعين" وعنه النووي في" شرح مسلم" (٤٣/١)[1] والسبكى فى الطبقات "(٦/١ـ٧) والحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٢٧٩/٣، ٢٨٠) والسخاوى فى الأجوبة المرضية (١٩٢/١) و أخرجه بالرواية الثانية أبوداود (٤٨٤٠) وابن أبي شيبة (٣٣٩/٥، ١٣/ ٢١٦).

والرواية الثالثة عند أحمد (٢ /٣٥٩، ٨٦٩٧/٢٩٠/١٦ ـ تحقيق الشيخ أحمد شاكر). والحديث صححه ابن حبان وابن البيع والسبكي وأحمد شاكر، وحسنه ابن الصلاح والعراقي والنووي وغيرهم، ولكن الصواب أنه حديث ضعيف لايرتقي إلى درجة الحسن .. فضلا عن درجة الصحة كما سيأتي.

---

(١) النووي لم يسق إسناده كاملاً وإنما ساقه إلى الهروي فقط.

إسناده: الأوزاعي عن قرة بن عبدالرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ. وهذا إسناد ضعيف، لأن قرة بن عبدالرحمن تكلموا فيه.

قال أحمد: "منكر الحديث جدا". وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: "ضعيف الحديث"، وقال أبو زرعة: "الأحاديث التي يرويها مناكير"، وقال أبوحاتم والنسائي والدارقطني: "ليس بقوي"، وقال أبو داود: "في حديثه نكارة".

وقال المنذري في "مختصر السنن" (٧/ ١٩٠): وفي إسناده قرة وهو ابن عبدالرحمن بن حيوئيل المعافري المصري كنيته أبو محمد، ويقال: أبو حيويل، قال الإمام أحمد: منكر الحديث جدا.

وقال السخاوي: وقد لينه غير واحد، فنقل الجرجاني عن أحمد أنه منكر الحديث جدا، وقال أبو زرعة: "الأحاديث التي يرويها مناكير"، وقال الآجري عن أبي داود: "في حديثه نكارة"، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: "ضعيف الحديث"، وفي رواية عن يحيى: "كان يتساهل في السماع والحديث وليس بكذاب"، وقال أبوحاتم والنسائي: "ليس بالقوي". "الأجوبة

المرضية" (١/١٩٤) وأما ابن عدي فقال في الكامل (٦/٢٧٦): أرجو أنه لابأس به، وأورده ابن حبان في "ثقاته" (٧/ ٣٤٣).

فتبين من هذه الأقوال أن قرة ضعيف، ثم هو مع ضعفه قد خالف جمعا من الثقات، لأهم رووا هذا الحديث مرسلاً لا موصولاً، وهم: يونس بن يزيد وعقيل بن خالد وشعيب بن أبي حمزة وسعيد بن عبدالعزيز.. لذا قال أبو يعلى الخليلي:

"هذا الحديث لم يروه عن الزهري إلا قرة، وهذا ليس عند عقيل ولاغيره من المكثرين من أصحاب الزهري" (يعني موصولاً).

قال أبو داود والبيهقي عقب هذا الحديث: رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبدالعزيز عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً.

قلت: وكذا رواه الحسن بن عمر عن الزهري مرسلاً أيضاً أخرجه من طريقه النسائي وعنده طريق عقيل وسعيد أيضاً. وطريق شعيب، أخرجه ابن راهويه في "مسنده" كما في "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (١/٢٣ـ ٢٤)

و"الأجوبة المرضية" للسخاوي (١/١٩٩ ـ ٢٠٠)، وأما طريق يونس فينظر من أخرجه.

فعلم مما تقدم أن خمسة من الرواة رووا هذا الحديث عن الزهري مرسلا.. وكلهم ثقات، فإذا لاقيمة لرواية قرة الموصولة في مقابل رواية هؤلاء الثقات ولذا قال الدارقطني عقب هذا الحديث:

"تفرد به قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي ﷺ، وقرة ليس بقوي في الحديث، ورواه صدقة عن محمد بن سعيد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ، ولايصح الحديث، وصدقة ومحمد بن سعيد ضعيفان، والمرسل هو الصواب.

وفي "العلل" للدارقطني (٨/٢٩/١٣٩١): وسئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**كل أمر ذي بال لايبدأ فيه بالحمد لله أقطع**» فقال: يرويه الأوزاعي واختلف عنه فرواه عبيدالله بن موسى وابن أبي العشرين

والوليد بن مسلم وابن المبارك وأبو المغيرة عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

ورواه محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري كذلك لم يذكر قرة، ورواه وكيع عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري قال رسول الله ﷺ مرسلا.

ورواه محمد بن سعيد يقال له الوصيف عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه، والصحيح عن الزهري المرسل.

وقال النسائي : والمرسل أولى بالصواب(٢).

وهو ظاهر كلام أبي داود والبيهقي حيث قالا عقب تخريجه : رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبدالعزيز عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلا.

---

(٢) كلام النسائي هذا لايوجد في النسخة المطبوعة من "السنن الكبرى" ولا من "عمل اليوم والليلة" وإنما نقله عنه المزي في "تحفة الأشراف" (١٣/٣٦٨/١١٣٤١) وكذا نقله عنه الزيلعي في تخريج أحاديث" الكشاف" (١/٢٤)، وانظر أيضا كلام الحافظ ابن حجر الآتي في (ص٧٦).

ولم يقف الدكتورعبدالغفور على كلام النسائي هذا في " تحفة الأشراف" ـــ انظر" تفصيل المقال"(ص٥٤، ٥٥) ـــ ولعل سبب عدم وقوفه عليه فيه أنه لم يراجع كتاب المراسيل من"التحفة"والله أعلم.

وقال البغوي في "شرح السنة" (٥١/٩): وروي عن قـرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

ففي كلامه هذا إشعار بضعف رواية قرة حيـــث جـــاء بصيغة التمريض، وهذا هو الصواب، وأما قول النـــووي في "شرح المهذب" (٧٣/١) وفي "شرح مســلم" (٤٣/١) وفي "الأذكار" أيضاً (١٠٣): إن رواية الموصول إسنادها جيـــد، ففيه تساهل ظاهر وزاد في "الأذكار":

"وإذا روي الحديث موصولا ومرسلا فالحكم للاتصال عند جمهور العلماء ، لأنها زيادة ثقة وهي مقبولة عند الجماهير".

قلت: رواية الموصول تفرد بها قرة وهو ليس بثقـــة بـــل ضعيف كما عرفت حاله .. فزيادته زيادة ضعيف لا زيـــادة ثقة فهي مردودة لامقبولة.

قال الحافظ ابن حجر في "النكت" (٦٨٨/٢ــ٦٨٩):

وقال ابن خزيمة في "صحيحه": "لسنا ندفع أن تكـــون الزيادة مقبولـــة من الحفـــاظ ولكنا نقـــول: إذا تكافـــأت الرواة في الحفـــظ والإتقـــان، فروى حافظ عالم بالأخبـــار زيادة في خبر قبلت زيادته.

فعلم من هذا أن الحديث لايصح موصولاً وإنما صح مرسلاً.. والحديث المرسل من أقسام الحديث الضعيف عند المحدثين.

قال الإمام مسلم في "مقدمة صحيحه" (١/١٣٢): "المرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة".

موقف السبكي من الحديث:

ولقد بذل السبكي جهداً كبيراً في تصحيح هذا الحديث وجاء على ذلك بأدلة لاتسمن ولا تغني من جوع فلننظر في أدلته:

أدلته:

جاء السبكي على ما ذهب إليه بدليلين:

الدليل الأول:

قال: "قرة بن عبدالرحمن عندي في الزهري ثقة ثبت، فقد قال الأوزاعي: ما أحد أعلم بالزهري منه". "الطبقات" (١/٩).

الدليل الثاني:

قال: "إن قرة قد توبع عليه، تابعه يونس بن يزيد، فرواه عن الزهري ـــ كما سيأتي ـــ والأوزاعي نفسه، فحدث بـه عن الزهري كماسبق، ومحمد بن الوليد الزبيدي فرواه عـن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه كما سيأتي، وأنـا لا أقول إن السندين إلى يونس بن يزيد وإلى الأوزاعـي عـن الزهري صحيحان، ولكني أقول يقوي بهما حديـث قـرة. "الطبقات" (١/١٣).

الرد على أدلتـه:

الرد على دليله الأول من وجهين:

أ ـــ قول الأوزاعي الذي استند إليه السبكي في جعـل قرة ثقة ثبتا، قد تعقبه ابن حبان فقال في "ثقاتـه" (٧/٣٤٣): "هذا الذي قاله يزيد بن السمط[٣]، ليس بشيء يحكم به على

---

(٣) هكذا في المطبوع من "الثقات" وليس هذا قول يزيد بن السمط وإنما هـو قول الأوزاعي رواه عنه يزيد بن السـمط. انظـر "الجـرح والتعديـل" (٧/١٣٢) و"الكامل" (٦/٢٠٧٦) و"تهذيب التهذيب"(٨/٣٣).

الإطلاق، وكيف يكون قرة بن عبدالرحمن أعلم الناس بالزهري، وكل شيء روى عنه لا يكون ستين حديثا، بل أتقن الناس في الزهري مالك ومعمر والزبيدي ويونس وعقيل وابن عيينة، هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان والضبط والمذاكرة وبهم يعتبر حديث الزهري إذا خالف بعض أصحاب الزهري بعضا في شيء يرويه".

ب ـ ليس المراد من قول الأوزاعي أن قرة ثقة ثبت في الزهري بل المقصود منه أنه أعلم بحال الزهري من غيره. قال يزيد بن السمط: ثنا قرة بن حيوئيل قال: لم يكن للزهري كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه وكان الأوزاعي يقول: ما أحد أعلم بالزهري من ابن حيوئيل.

رواه الفسوي في"المعرفة والتاريخ "(٦٤١/١) وابن عدي في "الكامل" (٢٠٧٦/٦) واللفظ له.

قال الحافظ في "التهذيب" (٣٣٤/٨) بعد أن ذكر قول الأوزاعي هذا: فيظهر من هذه القصة أن مراد الأوزاعي أنه

أعلم بحال الزهري من غيره لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث، وهذا هو اللائق، والله أعلم.

فعلم من هذا أن المراد من قول الأوزاعي أن قرة أعلم بحال الزهري لا أنه ثقة ثبت في الزهري ولو كان قرة ثقة، أو ثقة ثبتا في الزهري، لما كان هذا خافيا على أئمة هذا الشأن. والفهم الذي فهمه السبكي من قول الأوزاعي المذكور لم يوافقه عليه أحد من أئمة هذا الفن، لأنهم ذكروا فيمن هم أتقن وأثبت في الزهري مالكا وعقيلا ومعمرا وشعيبا ويونس وسفيان بن عيينة وزياد بن سعد والزبيدي(٤) ولم يذكر واحد منهم قرة فيمن هم أتقن وأثبت في الزهري.

والعجب من السبكي كيف جعل قرة ثقة ثبتا في الزهري وهو ليس بثقة لا في الزهري ولا في غيره بل هو ضعيف، وقد

---

(٤) راجع للتفصيل" تهذيب التهذيب "(٣١٩/٣ ــ ترجمة زياد، (١٠٥/٤ ــ ١٠٧، ٣٠٧ــ ٣٠٨ ــ ترجمة سفيان وشعيب, ٢٢٨/٧ ــ ترجمة عقيل، ٤٤٤/٩ ــ ترجمة الزبيدي ، ٦/١٠ــ ٧ ، ٢١٩ ترجمة مالك ومعمر و ٣٩٦/١١ ــ٣٩٧ ترجمة يونس).

تقدم ما قال فيه أئمة الجرح والتعديل[٥]. وأورده العقـــــيلي في "الضعفاء الكبير" (٤٨/٣) وابـــــن الجـــوزي في "الضعفـــاء والمتروكين" (١٧/٣) والذهبي في "ديوان الضعفاء والمـــتروكين" (٢٥٢/٢) وفي "المغني في الضعفاء" (٥٢٤/٢) وفي "المـــــيزان" أيضاً (٣٨٨/٣) .. وأكثر مايقال فيه: إنه حسن الحديـــــث في الشواهد، وقد أخرج له مسلم في الشواهـــــد.

وقال العجلي: يكتب حديثه "تاريخ الثقات" (ترجمة رقم ١٣٨٥) وأورده الذهبي في "معرفة الرواة" أيضاً (ترجمة رقـــم ٢٨٢) وقال: صويلح روى له مسلم في الشواهد وضعف".

وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له مناكير. فـــإذا كانت هذه حال قرة .. فكيف يقال إنـــه ثقـــة ثبـــت في الزهري كما ادعاه السبكي أو إن روايته الموصولة زيـــادة ثقة كما قاله النووي.

---

(٥) انظر ص (٩).

محاولة غريبة من السبكي :

ولقد سلك السبكي مسلكا غريبا في تقوية حديث قرة هذا، فقال بعد أن ذكر أقوال الجرح فيه: "قلت: هذا الجرح إن قبل فلا أقبله في حديث الزهري، ولئن قبلته فيه فلا أقبله في هذا الحديث منه، فلحديث قرة عندي درجات أدناها حديثه عن غير الزهري كحديثه عن عطاء ابن أبي رباح ومنصور بن المعتمر وكحديثه عن حبيب بن أبي ثابت وأعلا منها حديثه عن الزهري لما عرفت من خصوصيته به لا سيما ما حدث به عنه الأئمة مثل الأوزاعي إمام أهل الشام والليث بن سعد إمام أهل مصر وأعلى منها هذا الحديث بخصوصه فهو من أثبت أحاديثه عن الزهري لأنه انضم إلى تحديث الأوزاعي به عنه وقبوله إياه منه ـ أعني الأوزاعي ـ حدث به أيضا عن شيخه الزهري، وأن قرة توبع عليه. "الطبقات" (١/ ١٠ ـ ١١).

قلت: السبكي جانبه الصواب هنا وكلامه هذا ظاهر البطلان إذ لوسلك كل مسلكه في قبول الجرح وعدم قبوله

لحصلت الفوضى ولوثق الضعفاء وضعف الثقات وصححت الأحاديث الضعيفة وضعفت الأحاديث الصحيحة[٦].

وأما ما ذكره من خصوصية قرة بالزهري فقد تقدم الجواب عنها . وأما ما ادعاه من متابعة قرة فالرد على هذا الادعاء كالآتي:

الرد على الدليل الثاني:

الدليل الثاني للسبكي على ماذهب إليه هو أن قرة توبع على وصل الحديث، تابعه على ذلك الأوزاعي ويونس بن يزيد ومحمد بن الوليد الزبيدي.

قلت: متابعة الأوزاعي ويونس والزبيدي ليست بشيء، وإليك التفصيل:

أولاً : متابعة الأوزاعي:

قلت: الأوزاعي لم يتابع قرة وإنما المحفوظ أنه روى هذا الحديث عن الزهري بواسطة قرة و لم يروه عنه مباشرة

---

(٦) انظر ما قاله ابن عبد الهادي في "الصارم المنكي في الرد على السبكي" (ص ٦) وما بعدها بشأن تقي الدين السبكي والد تاج الدين السبكي.

في طريق صحيح، هكذا رواه عنه (أعني الأوزاعي) جمع من الثقات، ولذا قال أبو يعلى الخليلي: "وحديث الأوزاعي عن قرة مشهور رواه الكبار عن الأوزاعي: الوليد بن مسلم وأبو المغيرة وعبيد الله بن موسى وابن المبارك عن الأوزاعي والمعول عليه"[٧] "الإرشاد" (٤٤٩/١).

وقال الديلمي: "محفوظ من حديث الأوزاعي عن قرة رواه الناس عنه، منهم عبدالله بن المبارك وعبيد الله بن موسى والمعافي بن عمران وأبو المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج والوليد ابن مزيد وبقية بن الوليد وأبو سعيد موسى بن أعين وعبدالحميد ابن حبيب بن أبي العشرين وغيرهم، قد ذكرنا طرقه في كتاب "التبيان"[٨] "مقدمة الفردوس" (٣٧/١–٣٩).

---

(٧) هكذا في النسخة المطبوعة من "الإرشاد" ولعل الصواب "وهو المعول عليه" والله أعلم.

(٨) يوجد في النسخة المطبوعة من "الفردوس" بعض الأخطاء في هذا الكلام ولا داعي لذكرها هنا

قلت: وفي "وغيرهم" الوليد بن مسلم وشعيب بن إسحاق ووكيع أيضا وهؤلاء إحدى عشرة نفسا، وكلهم ثقات رووه عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري مرسلا.

وتوجد طرق هؤلاء كلهم في الكتب التي خرجت منها هذا الحديث سوى طريق المعافى بن عمران والوليد بن مزيد وبقية بن الوليد ووكيع وإليك ذكر من أخرج هذه الطرق:

١ ـ طريق عبد الله بن المبارك أخرجه أحمد.

٢ ـ طريق الوليد بن مسلم أخرجه أبو داود والنسائي والدارقطني والديلمي والبكري والسبكي وابن حجر والسخاوي.

٣ـ طريق عبيد الله بن موسى أخرجه ابن ماجة وابن أبي شيبة والبيهقي في "الشعب" وفي "الدعوات" والرافعي والبكري والخطيب البغدادي والسبكي وابن حجر.

٤ ـ طريق أبي المغيرة أخرجه ابن الأعرابي والخرائطي والبيهقي والسبكي.

٥ ـ طريق عبد الحميد أخرجه ابن حبان والخليلي.

٦ ـــ طريق شعيب بن إسحاق أخرجه ابن حبان(٩).

٧ ـــ طريق موسى بن أعين، أخرجه الدارقطني.

٨ ـــ ١٠ ـــ وطريق المعافي بن عمران والوليد بن مزيد وبقية ابن الوليد أخرجه الديلمي في "التبيان" كما أشار هو في "مقدمة الفردوس".

١١ ـــ وطريق وكيع أشار إليها الحافظ السخاوي في "الأجوبة المرضية" (١/٢٠٠).

ما الذي جعل السبكي يدعي بأن قرة تابعه الأوزاعي:-

جعله يدعي هذا الادعاء رواية مبشر بن إسماعيل وخارجة بن مصعب حيث رويا هذا الحديث عن الأوزاعي عن الزهري بإسقاط قرة بينهما .. أعني بين الأوزاعي والزهري، ولكن هذه الرواية لاتنفع شيئا وذلك لأمرين:

أ ـــ أن جماعة من الثقات رووه بإثبات قرة بين الأوزاعي

---

(٩) قال السبكي: قد أخرج ابن حبان هذا الحديث في "صحيحه" من طريقين. "الطبقات" (١/٨).

قلت: ظاهر كلامه أن ابن حبان أخرجه من طريقين عن أبي هريرة وليس الأمر كذلك وإنما أخرجه من طريقين عن الأوزاعي فقط.

والزهري .. وزيادة الثقة مقبـــولة كمـــا تقرر في "المصطلـــح" وهذه الزيادة ليست زيادة ثقـــة واحد فحسب بل هي زيـــادة ثقات يبلغ عددهم عشرة فهي مقبولة لا محالة.

على أنه لا يقال: إنه قد يحتمـــل أن الأوزاعي سمع هـــذا الحديث مرة عن قرة عن الزهري، ومرة عن الزهري مباشـــرة فكان يرويه عن الزهري تارة بواسة وتارة بدون واســـطة ـــ كما قال السبكي ـــ لأن الرواية التي لم يذكرفيها واسطة قرة ضعيفة جدا ـــ كما سيأتي ـــ فلا اعتبار بها .

قال السخاوي بعد أن أخرج الحديث من طريق الوليـــد ابن مسلم: وقد تابع الوليد على روايتـــه عـــن الأوزاعـــي، شعيب بن إسحاق وعبدالحميد بن حبيب بن أبي العشـــرين كاتب الأوزاعي وعبدالله بن المبارك وعبيدالله بن موســـى العبسي وموسى بن أعين وأبو المغيرة ثم ذكر من أخرجه مـــن طرقهم وقال:

قلت: "فهؤلاء سبعة أنفس رووه عن الأوزاعي بإثبـــات قرة، وكلهم ثقات، من رجال الشيخين في صحيحـــهما إلا

عبدالحميد فلم يخرجا له، وقد وثقه أحمد وأبو زرعة وابن حبان والدارقطني وأبو حاتم في أحد قوليه، وقال ابن معين والعجلي: ليس به بأس، لكن ضعفه دحيم، وقال البخاري: ربما يخالف في حديثه، ويروى عنه أنه ليس بالقوي، وكذا قال النسائي، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. انتهى، فروايتهم أرجح من رواية من أسقطه، ويمكن الجمع بينهما بأن الأوزاعي رواه عن الزهري من صحيفته مناولة، فسمعه من قرة عنه سماعا، والله أعلم".

"الأجوبةالمرضية"(١/١٩٢، ١٩٤ ـ ١٩٨).

قلت: الجمع الذي ذكره السخاوي فيه نظر، لأن الرواية التي لم يرد فيها ذكر قرة ضعيفة جدا ـ كما سيأتي ـ فلا تكون مخالفة لرواية الثقات الأثبات حتى يلجأ إلى الجمع.

ب ـ الرواية التي لم يرد فيها واسطة قرة ضعيفة جدا، وهي رواية مبشر وخارجة، وإليك مافي رواية كل منهما:

أولا: رواية مبشر بن إسماعيل:

هذه الرواية أخرجها الخطيب في "الجامع" (٢/١٢٨)

وأخرجها الرهاوي في"خطبة الأربعين" ــ كما قال السخاوي في "الأجوبة المرضية" (١/١٨٩) والمناوي في "الفتح السماوي" (١/ ٩٧) ــ والسبكي في "الطبقات" (١/١٢) والسخاوي في "الأجوبة المرضية" (١/١٨٩/٤٨) كلهم من طريق الخطيب.

وإسناد هذه الرواية هكذا:

قال الخطيب: أنا محمد بن على بن مخلد الوراق ومحمد بن عبد العزيز بن جعفر البرذعي قالا: أنا أحمد بن محمد بن عمران نا محمد بن صالح البصري نا عبيد بن عبدالواحد بن شريك نا يعقوب بن كعب الإنطاكي نا مبشر بن إسماعيل عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وهذا إسناد واه لأن أحمد بن محمد بن عمران المعروف بابن الجندي قال الخطيب عنه في "تاريخه" (٥/٧٧): وكان يضعف في روايته ويطعن عليه في مذهبه، سألت الأزهري عن ابن الجندي فقال: "ليس بشيء".

وقال الذهبي في "الديوان" (٣٤/١): ضعيف، وقـــال في "المغني" (٥٦/١): ضعيف عندهم شيعي.

وقال الحافظ ابن حجر في "اللسان" (٢٨٨/١): "وأورد ابن الجوزي في "الموضوعات" في فضل علي حديثا بسند رجاله ثقات إلا الجندي فقال: هذا موضوع ولايتعدى الجندي".

وكلام ابن الجوزي هذا يشير إلى أن المتهـــم بوضع هـــذا الحديث[١٠] هو ابن الجندي، وابن الجندي هذا أورده برهـــان الدين الحلبي في كتابه "الكشف الحثيث عمـــن رمـــي بوضع

---

(١٠) إتماما للفائدة أسوق هنا نص الحديث:

"عن أنس قال: كنا يوما مع علي بن أبي طالب ﷺ في السوق فـــرأى بطيخا فحل درهما ثم دفعـــه إلى بلال وقال: اذهب به فاشتر به بطيخـــا، فمضى فمضينا معه إلى منـــزله وأتى بلال بالبطيخ فأخذ علي منه واحدة فقورها ثم ذاقها فإذا هي مرة فقال: يا بلال خذ البطيـــخ فـــرده وائتنـــا بالدرهم وأقبل حتى أحدثك عن رسول الله ﷺ بحديث، فلمـــا رجـــع بلال قال: يا بلال، إن حبيبي رسول الله؟ قال لي ويـــده على [illegible] يـــا أبا الحسن، إن الله قد أخذ محبتك على البشر والشجر والثمر [illegible] فمن أجاب إلى حبك عذب وطاب وما لم يجب إلى حبك [illegible] وإن هذا البطيخ لم يجب". "الموضوعـــات" (٣٦٨/١ـ٣٦٩) [illegible] =

الحديث" (ترجمة رقم ٨٦) وقال: "وذكرابـــن الجـــوزي في "موضوعاته" حديثا في محبة علي على البشر ثم قال: موضـــوع وما يتعدى ذلك الجندي".

فعلم مما تقدم أن أحمد بن عمران متهم بوضع الحديـث.. فإذا رواية مبشر بن إسماعيل من أجل أحمد هذا، ضعيفة جـــدا فلا يعول عليها.

قلت: وفيه علة أخرى أيضا وهي أن عبيـــد اللـــه بـــن عبدالواحد بن شريك كان تغير في آخر أيامه.

انظر "تاريخ بغداد" (١١/١٠٠).

والعجب من السخاوي حيث قال: ورواته ثقـــات، ثم ذكر بعض رواته وتكلم فيهم جرحا وتعديـــلا و لم يتعـــرض للكلام عن أحمد بن عمران أصلا لا جرحـــا ولا تعديـــلا، وإليك نص كلامه، فقال بعد تخريج الحديث:

=من له أدنى فهم وبصيرة في أن هذا الحديث موضوع، ولذا قـــال ابـــن الجوزي عقبه: هذا حديث موضوع، وواضعه أبرد من الثلج فإن أخـــذ المواثيق إنما يكـــون لما يعقل وما يتعدى الجندي.

"هذا حديث غريب أخرجه الخطيب البغدادي في كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" ومن طريقه أخرجه الرهاوي في "خطبة الأربعين" له، قال: أنا محمد بن حمزة أنا عبد الله يعني الأكفاني به فوقع لنا بدلا له عاليا ورواته ثقات، فعبيد وثقه ابن حبان ومسلمة وأبو مزاحم وقال الدارقطني: صدوق، وقال ابن المنادي: أكثرالناس عنه ثم أصابه أدنى تغيير في آخر أيامه، وكان علىذلك صدوقا، وقاله العجلي وأبوحاتم وابن حبان.

ومبشر أخرج له الجماعة ووثقه أحمدوابن معين وابن سعد وابن حبان وغيرهم،والأوزاعي وهو عبد الرحمن بن عمرو، يكنى أبا عمرو من كبار الأئمة ثقاتهم، لكن قال يعقوب بن شيبة عن ابن معين: الأوزاعي في الزهري ليس بذلك، قال يعقوب: والأوزاعي ثقة ثبت وفي روايته عن الزهري خاصة شيء.

ولعل سبب ذلك ما قاله عمر بن عبدالواحد عن الأوزاعي: دفع إلي الزهري صحيفة فقال: ارووها عني: والله

أعلم". "الأجوبة المرضية" (١/١٨٩ــ١٩٠).

وهذا نص كلامه وليس فيه تعرض لأحمد بن عمـــران لا جرحا ولا تعديلا.

تنبيـــــــه:

في هذا الطريق "بسم الله الرحمن الرحيم" بدل "بحمد الله"وقـــد استدل الشيخ شمس الحق العظيم آبادي بهذه الرواية في جملة مـــا استدل به على أنه يقال عند الأكل وغيره "بسم الله الرحمن الرحيم" بأكمله. انظر "عون المعبود" (١٣/١٨٥ــ١٩٠).

ولكن هـــذه الرواية ضعيفة جدا بل هي باطلـــة[١١] لمـــا عرفت من حال ابن الجندي و لم ترد هـــذه الروايـــة في غـــير هذا الطريق.

---

(١١) انظر كلام الشيخ أحمـــد الغماري حول هـــذه الروايـــة في رســـالته "الاستعاذة والحسبلة ممن صحـــح حديث البسمـــلة" (١٢ ــ ١٤).

تنبيـــــه: قد عزا الشيخ عبدالرحمن بن حسن هذه الرواية في "فتح المجيـــد" (٨) إلى ابن حبان وهو وهم، وقد سبقه إلى هذا الوهم ابن الهمام في "فتـــح القدير" (١/٢٣). وقد أغرب العراقي في "تخريج إحيـــاء علـــوم الديـــن" (١/٢٤١) حيث قال: "حديث: كل أمرذي بال لايبدأ فيه بسم الله فـــهو=

وقد ألفت رسالة في الرد على الشيخ شمس الحق وذهبت فيها إلى أن السنة عند الأكل وغيره أن يقال: "بسم الله" فقط[١٢]

تنبيه آخر:

قال المناوي في "الفتح السماوي" (١/٩٧) مخرجا للحديث بهذه الرواية: أخرجه الخطيب البغدادي عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ فذكره.

وإطلاق العزو إلى الخطيب يعني أنه أخرجه في "تاريخه" بل قد صرح المناوي بذلك في "فيض القدير" (٥/١٤) وهو ليس فيه، قال الغماري: ووهم من عزاه له في "التاريخ" فقد قرأته من أوله إلى آخره فلم أره فيه، "الاستعاذة والحسبلة" (ص ١٢).

=أبتر" أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في "صحيحه" من حديث أبي هريرة".

(١٢) وهي مطبوعة بدار الفتح بالشارقة باسم "صفة التسمية عند الأكل والشرب وغيرهما من الأمور".

ثانيا : رواية خارجة بن مصعب:

أخرج هذه الرواية أبو يعلى الخليلي في "الإرشاد" (٣/٩٦٦/٨٩٤) والسبكي في "الطبقات" (١/١١ـ١٢) من طريق عيسى بن موسى غنجار عن خارجة بن مصعب عن الأوزاعي عن الزهري به.

قلت: وهذا الطريق ليس أحسن حالا مما قبله، لأن خارجة قال فيه الذهبي في "كاشفه" (١/٢٠١): واه، وقال عنه الحافظ في "تقريبه" (١/٢١٠ـ٢١١): متروك وكان يدلس عن الكذابين، و يقال: إن ابن معين كذبه.

إذا: هذا الطريق لا يصلح أيضا لأن يحتج به على متابعة الأوزاعي لقرة بل قال الخليلي: "هذا لم يسمعه الأوزاعي عن الزهري وإنما سمعه من قرة بن عبدالرحمن بن حيوئيل، هكذا رواه عن الأوزاعي: ابن المبارك، وأبوالمغيرة وابن أبي العشرن، وعبيدالله بن موسى[١٣]، ولم يروه عن خارجة إلا غنجار، وخارجة فيه لين".

(١٣) قلت: وكذا رواه عن الأوزاعي الوليد بن مسلم والوليد بن مزيد وبقية=

فعلم من هذا كله أن كلا من الطريقين ــ طريق مبشر وطريق خارجة ــ ضعيف جدا فلايعول عليهما إطلاقا، والسبكي يعترف بذلك ــ بضعف الطريقين ــ حيث يقول: "وأنا لا أقول: إن السندين إلى يونس بن يزيد وإلى الأوزاعي عن الزهري صحيحان .. ولكني أقول يقوى بهما حديثه". "الطبقات" (١/١٣).

قلت: إذا كان ضعف الطرق شديدا فلا يقوي بعضها بعضا حتى ولوكان هذان الطريقان إلى الأوزاعي صحيحين لما نفع السبكي ذلك لأن الثقات رووه بإثبات قرة بين الأوزاعي وبين الزهري فلا بد من قبول زيادتهم هذه فبطل ما قاله السبكي. ولايقال: لعل الأوزاعي سمعه تارة عن الزهري بواسطة قرة وتارة بدون واسطته، لأن الطريقين اللذين لم يرد فيهما ذكر قرة ضعيفان جدا كما تقدم فلا اعتبار بهما.

ثم لو سلمنا على سبيل الجدل أن الأوزاعي سمعه من

= ابن الوليد وشعيب بن إسحاق والمعافى بن عمران وموسى بن أعين كماتقدم في صفحة (٢٤ــ٢٥).

الزهري لم ينفع ذلك السبكي شيئا لأن رواية الأوزاعي عن الزهري فيها شيء، قال يعقوب بن شيبة عن ابن معين: الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، وقال يعقوب: والأوزاعي ثقة ثبت وفي روايته عن الزهري خاصة شيء.

قال السخاوي: ولعل سبب ذلك ما قاله عمر بن عبدالواحد عن الأوزاعي دفع إلي الزهري صحيفة فقال: اروها عني، والله أعلم.

"الأجوبة المرضية" (١/١٩٠)

قلت: فإذا كان هذا حال الأوزاعي في الزهري فلا اعتبار بروايته، لاسيما إذا خالفت روايته رواية من هم أثبت وأتقن منه في الزهري.

تنبيه:

هذا الحديث رواه محمد بن كثير المصيصي عن الأوزاعي عن يحيى ـ بدل قرة أو الزهري ـ عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

أخرجه من طريقه الشيرازي في "الألقاب" وعنه السبكي في "الطبقات" (١/١٤ـ١٥).

وأخرجه أيضا الرهاوي وقال: "هكذا كـــان في أصـــل كتاب أبي يوسف يعني أحد رواته".

"الأجوبة المرضية" للسخاوي (١/١٩١).

من هو يحيى هـــذا ؟

قال بعضهم: إن يحيى هذا هو يحيى بن أبي كثـــير، قـــال السبكي : "ظن بعض المحدثين أنه يحيى بن أبي كثـــير أحـــد الأئمة من شيوخ الأوزاعي ".. إلى أن قال : "ولكن ليـــس الأمر كذلك فإن يحيى المشار إليه هو قرة بن عبد الرحمـــن، يحيى اسمه وقرة لقبـــه"، قال ابن حبان[١٤]: كان إسماعيل بـــن عياش يقول: إن اسمه يحيى وقرة لقب سمعت الفضل بن محمـــد العطار بإنطاكية يحكيه عن عبدالوهاب بن الضحاك عنه.

قال ابن حبان: وهذا شيء يشبه لا شيء لأن عبدالوهاب واه، و لم يكن هذا الشأن من صناعته فيرجع إليه فيما يحكيـــه عنه. قال السبكي بعـــد حكاية قول ابن حبان هذا:

"الأظهر عندي أن الأمر كما زعم عبد الوهاب ولو كان

---

(١٤) انظر "الثقات" (٧/٣٤٣ـــ٣٤٤).

هذا الحديث عند يحيى بن أبي كثير لما خفي على الحفاظ ولما انفرد الأوزاعي بروايته عنه ولما كان يتركه في الغالب من أمره ويذكر قرة ". "الطبقات"(١/١٦ــ١٧).

قلت: كلام السبكي هذا وجيه إذ لو كان يحيى هذا، هو يحي بن أبي كثير لما خفي على الحفاظ.

قلت: ولكن الراجح بل الصواب أن نقول إن ذكر يحيى في هذا الإسناد وهم أو خطأ من المصيصي لأنه ضعيف كثير الخطأ، تكلم فيه أحمد والبخاري وأبو حاتم وغيرهم.

وقال النسائي والساجي ومحمد بن صالح: كثير الغلط، وقال الحافظ: في "التقريب" صدوق كثير الغلط.

ثم إنه مع كثرة غلطه قد خالف الثقات في موضعين من الإسناد.

أحدهما: أنه قال: "يحيى" بدل "قرة".

ثانيهما: أنه أسقط ذكر الزهري من الإسناد فروايته هذه منكرة باطلة.

وقال السخاوي: قلت: وزعم بعضهم أن يحيى هذا هو ابن أبي كثير، لكن رده التاج السبكي وادعى أن يحيى هو قرة الآتي، لأن إسماعيل بن عياش ذكر أن لقبه قرة واسمه يحيى، وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: ضعف الطريق إلى إسماعيل كما أشار إليه ابن حبان.

الثاني: أنه يلزم منه أن يكون من رواية قرة عن أبي سلمة ولا متابع له على ذلك. وعندي أن ذكر يحيى في السند وهم[١٥] "الأجوبة المرضية" (١/١٩١–١٩٢).

انظر أيضا "الفتوحات الربانية" لابن علان (٣/٢٨٨).

ثانيا : متابعة يونس بن يزيد:

بعد أن انتهينا من الكلام حول متابعة الأوزاعي لقرة فلنبدأ الآن بالكلام حول متابعة يونس له. فنقول إن متابعة يونس التي ادعاها السبكي أخرجها أبو يعلى الخليلي في "الإرشاد"

---

(١٥) قال الغماري: ".. وإن كان يحيى السابق هو ابن أبي كثير، لا قرة بن عبدالرحمن كما رجحه السخاوي فهو السابع "الاستعاذة والحسبلة" (١٢) قلت: صحيح أن السخاوي رجح أن يحيى هذا، ليس بقرة بن عبدالرحمن ولكنه قال: وعندي أن ذكر يحيي في السند وهم".

(١١٩/٤٤٩/١) والسبكي في "الطبقات" (١٥/١) والرهاوي في "الأربعين" من طريق الخليلي — كما في "الأجوبة المرضية" للسخاوي (٢٠٢/١) — وأخرجها أيضا الديلمي في "مسند الفردوس" — كما في "الأجوبة المرضية" (٢٠٢/١ — ٢٠٣) — كلاهما من طريق إبراهيم بن محمد ابن الحسن الطيان الأصبهاني عن الحسين بن القاسم الزاهد الأصبهاني عن إسماعيل بن أبي زياد الشامي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وهذه المتابعة ليست بشيء أيضا وذلك لأمرين:

الأول: إن هذا الإسناد ساقط غاية السقوط، إبراهيم والحسين مجهولان، كما قال ابن الجوزي، وقال: وذكر بعض الحفاظ أن الطيان لا تجوز الرواية عنه، انظر "الموضوعات" (٨٣/١) كتاب الطهارة، باب حمل المحدث المصحف.

وقال الذهبي في "الميزان" (٦٢/١) في ترجمة إبراهيم الطيان: حدث بهمذان، فأنكروا عليه واتهموه وأخرج.

و لكنهما توبعا فقد أخرجه الخليلي في "الإرشاد"

والرافعي في "أخبارقزوين" (٢/٢٢٨) والسخاوي في "الأجوبة المرضية " (١/٢٠٢) من طريق ميمون بن عون عن إسماعيل بن أبي زياد به، وإنما علة الإسناد إسماعيل هذا وهو كذاب متروك يضع الحديث . انظر "الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (ترجمة رقم ٨٥) و"الميزان" (١/٢٣١ ترجمة ٨٨٤ أيضا ص ٢٣٠ ترجمة ٨٨١) و"تهذيب التهذيب" (١/٢٩٥ أيضا ٢٦١).

وقال الخليلي قبل رواية الحديث من طريقه:

"ورواه شيخ ضعيف عن يونس بن يزيد عن الزهري وهو إسماعيل بن أبي زياد الشامي صاحب التفسير سكن بغداد في خدمة المهدي" وقال عقب روايته "وحديث الأوزاعي عن قرة مشهور رواه الكبار عن الأوزاعي: الوليد ابن مسلم وأبوالمغيرة وعبيد الله بن موسى وابن المبارك عن الأوزاعي[١٦] والمعول عليه[١٧] ولايعتمد على رواية إسماعيل عن يونس.

---

(١٦) وكذا رواه عنه غيرهم أيضا — انظر ص (٢٤ — ٢٥).

(١٧) هكذا في النسخة المطبوعة من "الإرشاد" ولعل الصواب: "وهو المعول عليه".

وقال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكـار" (٣/٢٨٢): "وإسماعيل ضعيف جداً، وقد خولف في وصله عن يونس، وإنما رواه يونس عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً أو معضلاً".

وقال الرهاوي بعد تخريجه: "غريب، تفرد بذكر الصلاة فيه إسماعيل بن أبي زياد الشامي[١٨] وهو ضعيف لايعتد بروايته ولا بزيادته.

وقال الغماري بعد ذكر كلام الرهاوي هذا:

قلت: وتفرد به أيضا موصولا من رواية يونس، فقد ذكر أبوداود والنسائي وجماعة أنه رواه عن الزهري مرسلاً.

قلت: والسبكي نفسه يعترف بأن هذا الإسناد لا يصح فيقول: "وأنا لا أقول إن السندين إلى يونس بن يزيد وإلى الأوزاعي عن الزهري صحيحان ولكني أقول: يقوي بهما حديثه". "الطبقات" (١/١٣).

الثاني: تقدم في كلام أبي داود والبيهقي ـ انظر ص (١٠) ـ أن يونس بن يزيد روى هذا الحديث كغيره من الثقات

---

(١٨) إسماعيل هذا زاد في متن الحديث زيادتين سيأتي التنبيه عليهما.

مرسلا لا موصولا. وهذا دليل ثان على كذب أو غلط إسماعيل.

فتبين من هذا أن دعوى السبكي بأن قرة تابعه يونس والأوزاعي على وصل الحديث دعوى مردودة وأن الحديث لم يصح إلا مرسلا لأن قرة تفرد بوصله وهو ليس بقوي ولذا قال الدارقطني: "تفرد به قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وأرسله غيره عن الزهري عن النبي ﷺ وقرة ليس بقوي في الحديث".

"سنن الدارقطني" (١/٢٢٩).

تنبيه: إسماعيل الشامي هذا زاد في متن الحديث زيادتين:

الأولى: "**والصلاة علي**" بعد "**بحمد الله**".

والثانية: "**ممحوق من كل بركة**" بعد "**أقطع وأبتر**".

ثالثا: متابعة الزبيدي:

قال الطبراني: حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي ثنا عبدالله ابن يزيد الدمشقي ثنا صدقة بن عبدالله عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن عبدالله بن كعب عن أبيه عن النبي ﷺ قال، فذكره.

أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٤١/٧٢/١٩) ومن طريقه السبكي في "الطبقات" (١٤/١) والسخاوي في "الأجوبة المرضية" (١٩٩/١).

هذه هي متابعة الزبيدي التي ذكرها السبكي وهي ليست بمتابعة أيضا لما يلي:

أولا : صدقة بن عبدالله هو أبو معاوية الدمشقي ضعيف كما قال الذهبي في "الكاشف" والحافظ في "التقريب".

وقال السخاوي: وصدقة ضعيف عند الجمهور. وقال الدارقطني في "سننه": "ورواه صدقة عن محمد بن سعيد عن الزهري عن عبد الرحمن ابن كعب[١٩] بن ملك عن أبيه عن النبي ﷺ ولا يصح الحديث، وصدقة ومحمد بن سعيد ضعيفان، والمرسل هو الصواب".

ثانيا: الزبيدي لم يتابع قرة بل خالفه في الإسناد لأنه رواه عن الزهري عن عبد الله بن كعب عن أبيه عن النبي ﷺ وقرة

---

(١٩) هكذا عند الدارقطني : "محمد بن سعيد" بدل "محمد بن الوليد" و "عبد الرحمن بن كعب" بدل "عبدالله بن كعب".

وهكذا في "علله" (٣٠/٨) أيضا إلا أنه قال فيه "عن ابن كعب بن مالك" بدل "عبد الرحمن بن كعب بن مالك".

يرويه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

قال النووي في "شرح مسلم"(١/٤٣): والمشهور رواية أبي هريرة أي إسناد قرة.

وغالب الظن أن هذه المخالفة جاءت من قبل صدقة بن عبدالله، لأنه ضعيف كما قال الذهبي والحافظ، وقال دحيم في رواية أبي زرعة عنه: مضطرب الحديث، وقال مسلم: منكر الحديث.

وهذا الاختلاف مما يوهن الحديث لا مما يقويه كما ادعى السبكي. قال الشيخ الألباني: "وقد خالف قرة إسناده كما ترى، فلا يصح أن تجعل هذه المخالفة سندا في تقوية الحديث كما فعل السبكي بينما هي تدل على ضعفه لاضطراب هذين الضعيفين[٢٠] فيه على الزهري". "إرواء الغليل" (١/٣٢).

موقف الغماري من الحديث:

ألف الشيخ أحمد بن محمد الغماري جزءا سماه "الاستعاذة والحسبلة ممن صحح حديث البسملة". وجزم فيه بأن الحديث برواية "البسملة"(بسم الله الرحمن الرحيم) من قسم الموضوع

(٢٠) يعني كما صدقة بن عبد الله وقرة بن عبدالرحمن.

المكذوب على رسول الله".

وأما برواية "الحمد" فهو ثابت عنده فيقـــول: "أصـــل الحديث الوارد عن النبي ﷺ إنما هو بلفظ "الحمد" كذلـــك سمعه أبوهريرة من النبي ﷺ وسمعه أبو سلمة من أبي هريـــرة وسمعه الزهري من أبي سلمة وسمعه من الزهري جماعة مـــن الحفاظ الثقات كالأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز ويونس بـــن يزيد وعقيل بن خالد وشعيب بـــن أبي حمـــزة وقـــرة بـــن عبدالرحمن وغيرهم(٢١).. إلا أن الزهري كان يوصله مـــرة ويرسله مرة أخرى على عادته المعروفة في ذلك فإنـــه كـــان كثيرا ما يرسل الأحاديث الموصولة عنده في الأوقات الـــتي لا يحصل له فيها نشاط لذكر الإسناد كما نص عليه ابن عبدالبر وغيره.

ثم ذكـــر من رووه موصولا عن الزهري فذكر الأوزاعـــي وسعيد بن عبد العزيز ويونس بن يزيد وقـــرة بن عبدالرحمـــن "الاستعاذة والحسبلة" (٧ـــ ٨).

---

(٢١) ظاهر كلام الغماري أن قرة بن عبد الرحمن أيضا من الحفـــاظ الثقـــات وليس الأمر كما قال، فقد تكلم فيه كبار الأئمة, كما تقدم راجع ص (٩).

الرد على الغماري:

لاشك أن قرة بن عبدالرحمن روى هذا الحديث موصولاً، وأما الأوزاعي ويونس فلم يرو الحديث عنهما موصولاً إلا في طرق واهية.. وأما سعيد فلم يروه إلا مرسلاً، وإليك التفصيل:

١ ــ رواية الأوزاعي الموصولة:

هذه الرواية أخرجها أبو يعلى الخليلي في "الإرشاد" (٨٩٤/٩٦٦/٣) والسبكي في "الطبقات"(١١/١ــ ١٢) من طريق عيسى بن غنجار عن خارجة بن مصعب عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وهذه الرواية الموصولة عن الأوزاعي ليست بشيء لأن خارجة واه بل كذبه ابن معين كما تقدم في ص (٣٤).

ثم إن الثقات رووه عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري أي بإثبات قرة بين الأوزاعي والزهري، ولذلك قال الخليلي عقب الحديث "هذا لم يسمعه الأوزاعي عن الزهري وإنما سمعه من قرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل. هكذا رواه عن الأوزاعي ابن المبارك وأبو المغيرة وابن أبي العشرين وعبيدالله

ابن موسى[٢٢] ولم يروه عن خارجة إلا غنجار، وخارجة فيه لين.

قلت: وهذه حال هذه الرواية، ولكن الغماري سكت عليها فلم يتكلم عليها هو ولا نقل كلام الخليلي .. مع أنه خرج هذه الرواية من كتاب الخليلي، والأمانة العلمية كانت توجب عليه أن يفعل أحد الأمرين ولكنه لم يفعل شيئاً.

ومن هذا التفصيل يُعلم أن قول الغماري: "وسمعه من الزهري جماعة من الحفاظ الثقات كالأوزاعي "قول غير صحيح لأن الأوزاعي لم يسمعه من الزهري ـــ إذ لم يأت ذلك في طريق معتمد ـــ وإنما سمعه من قرة عنه.

٢ ـــ رواية يونس الموصولة:

هذه الرواية أخرجها أبو يعلى الخليلي والرهاوي وغيرهما كما تقدم في ص (٣٩ ـــ ٤٠) من طريق إسماعيل بن أبي زياد عن يونس بن يزيد عن الزهري به.

وهي كسابقتها ليست بشيء أيضاً لأن إسماعيل بن أبي زياد

---

(٢٢) وغير هؤلاء أيضا انظر صفحة (٢٤ـــ٢٥).

كذاب يضع الحديث كما تقدم في (ص ٤١).

وقال الخليلي: "ولايعتمد على رواية إسماعيل عن يونس"

وقال الرهاوي: غريب تفرد بذكر الصلاة فيه إسماعيل بن أبي زياد الشامي(٢٣) وهو ضعيف لايعتد بروايته ولا بزيادته.

قلت: كلام الغماري نفسه يشير إلى أن رواية إسماعيل هذه غير معتبرة. فقد فقال بعد نقل كلام الرهاوي هذا:

قلت: وتفرد به أيضاً موصولاً من رواية يونس، فقد ذكر أبو داود والنسائي وجماعة أنه رواه عن الزهري مرسلاً. "الاستعاذة والحسبلة" (٩).

قلت: وهذا اعتراف من الغماري بأن رواية يونس مرسلة لا موصولة وهذا هو الصواب إن شاء الله.

فعلم مما تقدم أن رواية إسماعيل عن يونس لا يعتد بها لأمرين:

الأول: إسماعيل كذاب يضع الحديث.

الثاني: أنه تفرد بوصل الحديث عن يونس بشهادة من الغماري.

---

(٢٣) إسماعيل هذا زاد في متن الحديث زيادتين انظرهما في صفحة (٤٣).

٣ ـــ رواية سعيد بن عبد العزيز:

ادعى الغماري بأن سعيد بن عبد العزيز روى هذا الحديث عن الزهري مرسلا وموصولا أيضا[٢٤] فيقول: "وممن رواه عنه موصولا: سعيد بن عبد العزيز، أخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" عن محمود بن خالد عن الوليد عن سعيد ابن عبدالعزيز عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به، ورواه عنه أيضا مرسلا كذلك أخرجه النسائي وذكره أبوداود في "سننه" فلعله سمعه منه مرتين مرة موصولا ومرة مرسلا "الاستعاذة والحسبلة" (٨).

وذهب أيضا العيني في "عمدة القاري" (١/١٢) ومحمد ابن جعفر الكتاني في "الأقاويل المفصلة" ـــ انظر "تفصيل المقال" ص (٥٧) ـــ بناء على رواية النسائي إلى أن قرة تابعه سعيد بن عبد العزيز.

قلت: في هذا النقل وهم أو خطأ، لأن الذي في "عمل اليوم والليلة" للنسائي (٤٩٤ ـــ ٤٩٥) وكذا في "السنن الكبرى" له (٦/١٢٧/١٠٣٢٨ـــ ١٠٣٢٩) هو هذا:

---

(٢٤) وسبقه إلى هذا الادعاء بدرالدين العيني. كما سيأتي.

أخبرنا محمود بن خالد، حدثنا الوليد قال: قال أبوعمرو (يعني الأوزاعي) (و) ــ هكذا عنده ــ أخبرني قرة عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فذكر الحديث ثم قال: أخبرني محمود بن خالد حدثنا الوليد حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن الزهري رفعه مثله.

وقال السبكي في "الطبقات" (١/٨):

"رواه أبوعبد الرحمن النسائي في "عمل اليوم والليلة" عن محمود بن خالد عن الوليد عن الأوزاعي به وعن محمود بن خالد أيضا عن الوليد عن سعيد بن عبدالعزيز عن الزهري رفعه مثله".

وكذا قال المزي في "تحفة الأشراف" (١١/٤١/١٥٢٣٢).

هذا ما عند النسائي، فالنسائي لم يروه عن سعيد إلا مرسلا .. ولو كان عنده هذا الحديث موصولا أيضا لما كان هذا خافيا على السبكي ولو كان عنده موصولا أيضا لذكره لأنه كان أقوى حجة له. و مما يدل على أن سعيدا رواه مرسلا فقط أن أباداود والبيهقي ذكراه فيمن رووه عن الزهري مرسلا و لم

يشيرا إلى أنه رواه عنه موصولا أيضا وأورد المزي هذا الحديث من طريق سعيد بن عبد العزيز في كتاب "المراسيل" من "تحفة الأشراف" (١٣/٣٦٨/١١٩٣٤) وعزاه إلى "عمل اليوم والليلة" للنسائي وقال الحافظ السخاوي: "وقد اختلف في هذا الحديث أيضا على الوليد ثم على الزهري، فأما الاختلاف على الوليد، فرواه عنه من قدمنا، فقالوا: عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري، ورواه النسائي في "عمل اليوم والليلة" قال: أخبرني محمود بن خالد يعني أيضا، ثنا الوليد فقال: عن سعيد بن عبدالعزيز عن الزهري، ويحتمل أن يكون الوليد سمعه من الأوزاعي بنزول، ومن سعيد بعلو، على أن سعيدا قد رواه عن الزهري مرسلا كما سيأتي.

ثم ذكر الاختلاف على الزهري فقال: فقد رواه يونس بن يزيد وعقيل بن خالد الأيليان وشعيب بن أبي حمزة وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلا، كما أشار إليه أبو داود في "سننه" وتبعه البيهقي.

"الأجوبة المرضية" (١/١٩٨، ١٩٩).

وكلام السخاوي هذا أيضا يدل على أن رواية سعيد بن عبد العزيز مرسلة، لا كما زعم الغماري.

قال الدكتور عبد الغفور بعد نقل كلام الغماري المذكور:

"قلت: لم أقف في "عمل اليوم والليلة" على ماذكره الغماري من النسخة المطبوعة، وماذكره صريح في الوصل إن ثبت، وغالب ظني أنه اعتمد على ما تقدم من قوله: رفعه مثله، وكمل الإسناد باجتهاد منه، والله أعلم".

"تفصيل المقال" ص (٥٧).

وكل هذا دليل على أن سعيدا لم يرو هذا الحديث إلا مرسلا.

قلت: ثم لو سلمنا على سبيل الجدل أنه رواه موصولا أيضا لم يكن في ذلك حجة للغماري وذلك لأمور:

أ ـ إن سعيدا ليس في الزهري بذاك ـ كما قال الذهبي في "الميزان" (٢/١٤٩) أيضا "الديوان" له (١/٢٦٣) ـ حتى يقال إن الوصل زيادة ثقة فتقبل.

ب ــ إن روايته المرسلة موافقة لرواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري .. وأما روايته الموصولة فلم يوافقه عليها أحد من أصحاب الزهري الثقات في طريق يعتد بها فلا اعتبار بها.

ج ــ إنه كان قد اختلط قبل موته كما قال أبو مسهر وأبوداود وحمزة الكتاني وابن معين. انظر "تهذيب التهذيب" (٤/ ٥٤).

ولاندري هل روى هذا الحديث عن الزهري قبل اختلاطه أو بعده .. ففي هذه الحالة تقبل روايته الموافقة لرواية الثقات من أصحاب الزهري وهنا روايته المرسلة هي التي توافق روايتهم .. فهي المقبولة والمعتمدة، هذا ما عندي والله أعلم بالصواب.

موقف الدكتور من الحديث:

ذهب الدكتور عبدالغفور إلى أن الحديث بلفظ "الحمد" و"الذكر" حسن لذاته وصحيح لغيره، وأما بلفظ "البسملة" فقال عنه: "فرواية البدء بالبسملة رواية ضعيفة جدا وواهية، وقال أيضا: أما كونه ضعيفا واهيا فلا شك فيه، لما علمت من أن عمران متهم، فالمقرر في علم المصطلح أن مثله لا يصلح للاعتبار ولا يجوز العمل بحديث مثله في فضائل الأعمال أيضا".

"تفصيل المقال" (ص١٨، ٣٠ — ٣١).

قلت: فأما حكمه عليه بأنه بلفظ: "الحمد" و"الذكر" حسن لغيره فإنما ذلك لكون قرة عنده صدوقا حسن الحديث في الزهري فيقول: "قرة بن عبد الرحمن صدوق له مناكير، كما قال الحافظ ابن حجر، وهذا لعله في غير الزهري، وأما في الزهري فصدوق إن لم يكن ثقة، إلى أن قال: قال ابن عدي: "روى الأوزاعي عن قرة عن الزهري

بضعة عشر حديثا وأرجو أنه لابأس به، وقال أيضا: "ولقـرة أحاديث صالحة يرويها عنه رشدين وسويد بن عبدالعزيز وابن وهب والأوزاعي وغيرهم وجملة حديثه عند هـؤلاء ولم أر في حديثه حديثا منكرا جدا فأذكره".

وذكره الذهبي في "الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد" فقال: "صويلح الحديث روى له مسلم في الشواهد وضعـف" يعني عده ممن لايرد حديثه ويحتج بـه، وقـال في "المغـني": "مشهور".

وذكره ابن شاهين في "تاريخ أسماء الثقـات" فقال: وقرة ابن عبد الرحمن، قال يحيى: "وليس به بأس عندي" فهو بذلك حسن الحديث عن الزهري إن شاء الله تعالى إن لم يكن ثقـة كما ذكر السبكي وغيره.

وذكره الخليلي فقال: "يروي عن الزهـري، قـديم، لم يتفقوا عليه روى عنه الأوزاعي أحاديث"، يعني أنه مختلف فيه ولم يجمع على توثيقه فمثله يحسن حديثه عند العلماء على أقل الأحوال". "تفصيل المقال" (٣٥، ٣٦ـ٣٧).

وأما حكمه على الحديث بأنه صحيح لغيره فلأن له شواهد ومتابعات فيقول: "والذي يظهر لي أن الحديث بلفظ "بحمد الله" أو "بذكر الله" لايقل عن درجة الحسن لذاته يتقوى بالشواهد والمتابعات إلى الصحيح لغيره والله أعلم.

وذكر قبله كلام الكتاني فقال: وقال الكتاني: "وحاصل هذا أنه بالنظر لطريق قرة بانفرادها حسن وبالنظر لما احتف به من المتابعات والشواهد صحيح، وهذا ما تشد إليه الأيدي في هذه الرواية. "تفصيل المقال" (ص ٦٥).

وقواه الدكتور بعمل أهل العلم أيضا فيقول: ويتقوى المرسل بالمسند كما أن مرسل الزهري يتقوى بمرسل معمر لتعدد المخارج، كما يتقوى بعمل أهل العلم بذلك وإجماعهم العملي على العمل به. المصدر السابق (٦٠-٦١).

وقال في (ص٧١): "والأحاديث الواردة في ذكر الحمد والبسملة واستحبابية ذكرها كذلك تؤيد معنى الحديث كما أن استناد الأئمة على هذا الحديث في بناء حكم الاستحباب بذكر الحمد والبسملة والبدء بهما يؤيد ذلك ويقويه".

وهذا ملخص بحثه فلننظر الآن في أدلتـــه:

أ ــ قوله بعد ذكر قول الحافظ: "صدوق له مناكير":

وهذا لعله في غير الزهري، وأما في الزهري فصدوق إن لم يكن ثقة" وكذا قوله "فهو بذلك حسن الحديـــث عـــن الزهري إن شاء اللّه تعالى إن لم يكن ثقة" فهذا لا دليل عليه، ولم يقل به أحد من النقاد، إنما قال هذا تقليداً للسبكي إلا أن السبكي جعل قرة ثقة ثبتا في الزهري والدكتور جعله صدوقًا حسن الحديث فيه، وقد تقدم ما استند إليـــه السـبكي في ادعائـــه هذا، مع الرد عليـــه في (ص ١٦ ومابعدها) فـــلا نعيده هنا، فراجع إن شئت هناك.

وقوله: "فمثله يحسن حديثه عند العلمـــاء علـــى أقـــل الأحوال، ففيه نظر أيضاً فإن أكثر ما يمكن أن يقال فيـــه أن حديثه محتمل للتحسين إذا لم يخالف، لأن جهابذة الفن قـــد تكلموا فيه ــ وقد تقدمت أقوالهم في (ص ٩) وستأتي قريبـــاً أيضاً ــ ومع هذا فقد خولف في هذا الحديث، خالفه جمـــع من الثقات من أصحاب الزهري وفيهم من هو أوثق وأتقـــن

فيه فرووه عنه مرسلاً كما تقدم في (ص ١٠) فحديثهم هو الصواب، وكذا صوبه النسائي والدارقطني و هو ظاهر كلام أبي داود والبيهقي والخليلي انظر (ص١٠).

ولقد أجاب الدكتور عن هذا الإعلال فقال تبعاً للغماري وغيره: وبعد أن ثبت أنه لا منافاة بين الإرسال والإسناد لأن الرجل قد يكون نشيطا فيسند الحديث وقد يكون في مورد المذاكرة فيسئل عن الحديث فيذكره مرسلاً.

"تفصيل المقال" (ص ٦١).

قلت: هذا إذا كان الذي أسنده ثقة ضابطاً لا ضعيفاً متكلماً فيه، قال الخطيب مبيناً لأقوال الأئمة فيما روي من الحديث متصلاً ومرسلاً : "... ومنهم من قال: الحكم للمسند إذا كان ثابت العدالة ضابطاً للرواية فيجب قبول خبره ويلزم العمل به وإن خالفه غيره، وسواء كان المخالف له واحداً أو جماعة، وهذا القول هو الصحيح عندنا". "الكفاية" (ص ٤٥٠ ـــ ٤٥١).

وقال النووي: وأما إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلاً وبعضهم مرسلاً أو بعضهم موقوفاً وبعضهم مرفوعاً أو

وصله هو أو رفعه في وقت وأرسله أو وقفه في وقت فالصحيح الذي قاله المحققون من المحدثين وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول وصححه الخطيب البغدادي أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر وأحفظ لأنه زيادة ثقة وهي مقبولة.

"شرح صحيح مسلم" (٣٢/١).

راجع أيضا كلام الحافظ والسخاوي المتقدم في (ص١٣ـــ١٥).

قلت: وقرة بن عبد الرحمن ليس بثقة ضابط حتى عند الدكتور، وقد تكلم فيه النقاد، قال الإمام أحمد بن حنبل: "منكر الحديث جداً". وقال يحيى بن معين في رواية ابن أبي خيثمة: "ضعيف الحديث"، وقال أبو زرعة: "الأحاديث التي يرويها مناكير"، وقال أبوحاتم والنسائي والدارقطني: "ليس بقوي"، وقال الآجري عن أبي داود: "في حديثه نكارة"، وقال ابن عدي: "ولم أر في حديثه حديثاً منكراً جدّاً ـــ لاحظ هذا القول ـــ فأذكره، وأرجو أنه لابأس به".

انظر "الجرح والتعديل" (١٣١/٧ـــ ١٣٢) و"تهذيب

التهذيب" (٨/٣٣٢) و"الكامل" (٦/٢٠٧٧).

وأورده العقيلي في "الضعفاء" (٣/٤٨٥) وابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" (٣/١٧) والذهبي في "ديوان الضعفاء والمتروكين" (٢/٢٥٢) وفي "المغني" (٢/٥٢٤) وذكروا فيه ــ قرة ــ قول الإمام أحمد المتقدم، وزاد الذهبي في "المغني": وقال أبوحاتم: ليس بقوي، وذكره مسلم في الشواهد، وقال قبل ذكر قول أحمد: "مشهور"، واكتفى الدكتور بذكر قوله هذا،ولم يذكر ما بعده، والشهرة شيء والضبط شيء آخر.

وقال الذهبي في "الكاشف" (٢/١٣٦): ضعفه يحيى، وقال أحمد: منكر الحديث جدا، وقال في "الميزان"(٣/٣٨٨): خرج له مسلم في الشواهد وقال الجوزجاني ــ انظر "أحوال الرجال" له (ترجمة ٢٩٤) ــ: سمعت أحمد يقول: منكر الحديث جدا، وقال يحي: ضعيف الحديث، وقال أبوحاتم: ليس بقوي، وقال ابن عدي: روى عن الأوزاعي عن قرة بضعة عشر حديثا، وأرجو أنه لابأس به.

وقال العجلي في "تاريخ الثقات" (ترجمة ١٣٨٥): "يكتب حديثه"، يعني في الشواهد والمتابعات، وهذا أعدل الأقوال فيه فيما أرى، والله أعلم، وقد أخرج له مسلم في الشواهد.

فمن كان هذاحاله فهل يقال في روايته ماقاله الدكتور؟

ب ــ الشواهد والمتابعات:

ذكر الدكتور له شاهدين:

الشاهد الأول: حديث كعب بن مالك، وقد تقدم تخريجه والكلام عليه في (٤٣ ــ ٤٥) ولكن هنا نتكلم عليه بشيء من التفصيل فنقول: إسناده هكذا:

صدقة بن عبدالله عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن عبد الله بن كعب عن أبيه.

وهذا الحديث لا يصلح أن يكون شاهداً لحديث أبي هريرة فإنه منكر بهذا الإسناد لأنه ــ كما يبدو ــ من الاختلاف على الزهري لا أنه حديث بذاته، وقد اختلف في إسناده علىالزهري رواه قرة بن عبد الرحمن عنه عن أبي

سلمة عن أبي هريرة، ورواه غيره من أصحاب الزهري عنه مرسلا ورواه صدقة بن عبد الله عن الزبيدي عنه بالإسناد المذكور وهو لا يصح من أجل صدقة بن عبد الله فإنه ضعيف ضعفه أحمد ويحيى بن معين والبخاري وأبو زرعة وابن نمير والنسائي والداقطني وغيرهم.

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله: ماكان من حديثه مرفوعا فهو منكر، وماكان من حديثه مرسلا عن مكحول فهو أسهل، وهو ضعيف جدا، وقال في موضع آخر: ضعيف ليس يسوى حديثه شيئا، أحاديثه مناكير، وقال ابن عدي: وأحاديث صدقة منها ما توبع عليه وأكثره مما لا يتابع عليه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، وقال مسلم: منكر الحديث، وقال أبو زرعة الدمشقي عن دحيم: مضطرب الحديث ضعيف. انظر "الكامل" لابن عدي (١٣٩٢/٤، ١٣٩٣) و"تهذيب الكمال" و"تهذيب التهذيب".

وقد جعل الدكتور تبعا للسبكي حديث صدقة هذا شاهدا لحديث أبي هريرة فقواه به وهو لا يقويه لأنه منكر بهذا الإسناد لما عرفت من حال صدقة فلوكان الإسناد إلى

الزهري صحيحا لكنا تبعنا السبكي والدكتـور، ولقلنـا إن للزهري في هذا الحديث إسنادين، أو إن الحديث جاء عـن الزهري مرسلا وموصولا ولكن الإسناد لا يصح إليـه، وقد أشـار النووي إلى نكارتـه أو شذوذه إشارة خفيفة فقـال بعد ذكره: "والمشهور رواية أبي هريرة".

"شرح مسلم" (١/٤٣).

وقال الشيخ الألباني بعد ذكر حديث كعب هذا:

قلت: وهذا سند ضعيف، صدقة هذا ضعيف، كما قـال الحافظ في "التقريب" وقد خالف قرة إسناده كما ترى، فـلا يصح أن تجعل هذه المخالفة سندا في تقوية الحديث، كما فعل السبكي، بينما هي تدل على ضعفـه لاضطـراب هذيـن الضعيفين فيه على الزهري. "إرواء الغليل" (١/٣٢).

ولقد أجاب الدكتور عن قول الشيخ هذا فقال : فيه نظر لأن الاحتمال الذي ذكره السبكي وارد بأن يكون الزهـري سمع الحديث من أبي سلمة عن أبي هريرة، ومن ابن كعب عن أبيه وعندئذ هي تؤيد الرواية الأولى وتعضدها ويكون بذلـك

روى الحديث عنه؟ صحابيان: كعب وأبوهريرة كما ذكر السبكي ولا مانع فيه وله نظائر عند المحدثين. "تفصيل المقال" (ص ٧٠).

قلت: لا ننفي هذا الاحتمال ولكن الاحتمال الثاني ـــ المخالفة ـــ أقوى، فإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، وقوله: "وله نظائر عند المحدثين" فهذا صحيح ولكن هذا إذا صح السند، وكل من الإسنادين المذكورين إلى الزهري غير صحيح فما قاله الشيخ فقوي جدا.

وصدقة بن عبد الله ضعيف عند الدكتور أيضا فيقول: "... وضعفه أحمد والبخاري وابن نمير ويحيى والنسائي والدارقطني".

قلت: ضعفه ناتج عن سوء حفظه، أوعن بدعته كما تقدم فمثله يصلح للاعتبار والتقوية. "تفصيل المقال" (ص٦٩).

قلت: مثل هذا يصلح للاعتبار والتقوية إذا لم يخالف، فإذا خولف فلا.

وقول الدكتور في (ص ٦٩ ـــ ٧٠): "ولم يعلل الدارقطني

الحديث بمخالفة صدقة قرة في إسناده، وإنما علله بضعف صدقة ومحمد وأن المرسل هو الصواب" فيه نظر لأن الدارقطني وإن لم يصرح بالمخالفة فإنه قد أشار إليها إشارة واليك نص كلامه، فقال بعد رواية حديث أبي هريرة: "وأرسله غيره عن الزهري عن النبي ﷺ، وقرة ليس بقوي في الحديث، ورواه صدقة عن محمد بن سعيد عن الزهري عن عبدالرحمن [٢٥] بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ.

ولا يصح الحديث وصدقة ومحمد بن سعيد ضعيفان، والمرسل هو الصواب "سنن الدارقطني (١/٢٢٩).

وقال في "العلل" (٨/٢٩/١٣٩١): يرويه الأوزاعي واختلف عنه فذكر الاختلاف على الأوزاعي وقال: ورواه محمد بن سعيد يقال له الوصيف عن الزهري عن ابن كعب ابن مالك عن أبيه، والصحيح عن الزهري المرسل"، وقد تقدم كلامه مفصلا في (ص ١١ـــ ١٢) فراجعه إن شئت.

---

(٢٥) هكذا عنده "عبدالرحمن بن كعب" بدل "عبد الله بن كعب" انظر ما تقدم في هامش (ص ٤٤).

فهل يقال بعد هـــذا أن الدارقطـــني لم يعلـــل الحديـــث بالمخالفة؟

قلت: وقد صرح السخاوي بهذا الاختلاف، فقال بعد أن ذكر الاختلاف في هـــذا الإسنـــاد على الأوزاعي: "وقـــد اختلف في هذا الحديث أيضاً على الوليد ثم الزهري فذكـــر الاختلاف على الوليد وقال:

وأما الاختلاف على الزهري فإنا أوردناه عنه عـــن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأشار الدارقطني إلى أنه رواه محمـــد بن سعيد الوصيف ـــ يعني الضعيف ـــ عن الزهري فقـــال عن ابن كعب بن مالك عن أبيه

قلت: وكذا رواه الزبيدي عن الزهري ثم روى الحديـــث بإسناده من طريق الطبراني وقال: وصدقـــة ضعيـــف عنـــد الجمهور، فقد رواه يونس بن يزيد وعقيل بن خالد الأيليـان، وشعيب بن أبي حمزة وسعيد بن عبد العزيز عن الزهرى عـــن النبي ﷺ مرسلاً، كما أشار إليه أبوداود في "ســـننه" وتبعـــه البيهقي، وأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده": قال حدثنا

بقيـــة بن الوليد حدثنا شعيب كذلك، ولفظه... أخرجـــه النسائي في "عمل اليوم والليلة" عن قتيبة بن ســعيد حدثنـــا الليث عن عقيل به، وكــذا أخرجه من حديث غــيرعقيل، فقال: أنا علي بن حجر ثنا الحسن ــ يعني ابن عمرو، وهـــو أبو المليـــح ــ عن الــزهري قال: قال رسول اللـــه ﷺ ... رواه وكيع عن الأوزاعي عن الزهري كذلك.

وصحح جهبذ العلل والحافظ الجبل أبو الحسن الدارقطني من طريق هذا الحديث هذه الرواية المرسلة. وهو موافق لمـــا نقله الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث...".

"الأجوبة المرضية" (١٩٨/١ـــ٢٠٠).

الشاهد الثاني: حديث رجل من الأنصار.

وهذا الحديث أخرجه معمر بـــن راشـــد في "جامعـــه" (١٦٣/١١ـــ مصنف عبد الرزاق) وعنـــه عبـــد الـــرزاق (١٨٩/٦) عن رجل من الأنصار رفع الحديث قال :"**كـــل حديث**" ـــ وفي رواية "**كل كلام**" ــ **لايبدأ فيه بذكـــر الله فهو أبتر**".

قلت: وهذا أيضا لا يصلح لأن يكون شاهدا لمرسل الزهري، فإن فيه علتين تمنعانه من ذلك.

الأولى: جهالة رجل من الأنصار.

الثانية: معمر بن راشد من أتباع التابعين فشيخه رجل من الأنصار يحتمل أن يكون تابعيا فيكون حديثه هذا مرسلا ويحتمل أن يكون تابع تابعي فيكون حديثه معضلا فإن اعتبرناه معضلا فلا يتقوى به مرسل الزهري، وهذا لا كلام فيه.

وإن اعتبرناه مرسلا فلا يتقوى به أيضا، لأن فيه مع الإرسال علة أخرى وهي جهالة المرسل يعني شيخ معمر، فالحديث بهاتين العلتين ساقط عن درجة الاعتبار والشاهد.

وقد جزم الدكتور في موضع من رسالته بأنه مرسل فيقول في "تفصيل المقال" (ص٦١): "... أن مرسل الزهري يتقوى بمرسل معمر لتعدد المخارج".

وهذا الجزم منه ليس بجيد، وقد قال هو نفسه قبل في (ص٣٤) بعد ذكر هذا الحديث: "في إسناده رجل مبهم بجانب الإرسال أو الإعضال".

شواهد معنوية:

وذكر له الدكتور شواهد معنوية أيضا فيقول: وكذلك يستأنس في الموضوع بالأحاديث الواردة في خطبة الحاجة، وأولها: فساق لفظ الخطبة وقال:والأحاديث الواردة في ذكر الحمد والبسملة واستحبابية ذكرها كذلك تؤيد معنى الحديث. "تفصيل المقال" (ص٧١).

قلت: الأحاديث التي أشار إليها الدكتور لا تؤيد معنى هذا الحديث فلا يستأنس بها لأن حديثنا هذا ظاهره الوجوب وقد ترجم عليه ابن حبان هكذا:

"ذكر الأخبار عما يجب على المرء من ابتداء الحمد لله جل وعلا في أوائل كلامه عند بغية مقاصده".

ورواه البيهقي في باب: ما يستدل به على وجوب التحميد في خطبة الجمعة.

وإن لم نقل إنه يدل على الوجوب فأقل شيء أنه يدل على محق البركة من العمل، أو النقص فيه إذا لم يبدأ "بحمد الله" أو "بذكر الله".

والأحاديث التي أشار إليها الدكتور ليس فيها شيء من ذلك.

ثم نقول: إذا كانت تلك الأحاديث تقوي معنى هذا الحديث فلماذا لم تقو معنى رواية هذا الحديث: "**لايبدأ فيه** بـ "**بسم الله الرحمن الرحيم**" الآيات والأحاديث التي ساقها الدكتور تحت عنوان:

"بيان أهم المواضع التي تذكر فيها البسملة والحمدلة استحبابا أو وجوبا"[٢٦].

وقد حكم الدكتور على هذه الرواية بأنها رواية ضعيفة جدا وواهية.

فيقول في (ص ١٨): "فرواية البدء بالبسملة رواية ضعيفة جدا وواهية لا حاجة إلى محاولة الجمع بينها وبين رواية البدء بالحمدلة.

ويقول في (ص ٣٠ ــ ٣١): قلت: أما كونه ضعيفا

---

(٢٦) انظر في هذه المسألة رسالتي "صفة التسمية عند الأكل والشرب وغيرهما من الأمور".

واهيا فلا شك فيه لما علمت من أن ابن عمران متهم، فالمقرر في علم المصطلح أن مثله لا يصلح للاعتبار ولا يجوز العمل بحديث مثله في فضائل الأعمال أيضا".

ولم يقل هنا: ولكن تؤيد معناه الأحاديث التي سنوردها ولكن في كلام الدكتور تناقض، قارن كلامه المتقدم في (ص٥٧) بكلامه الآتي بعد قليل.

ج ـ **عمل أهل العلم:**

استدل الدكتور على تقويته بعمل أهل العلم أيضا فيقول في (ص٦١): "كما يتقوى بعمل أهل العلم بذلك وإجماعهم العملي على العمل به.

ويقول في (ص ٧١): "... كما أن استناد الأئمة على هذا الحديث في بناء حكم الاستحباب بذكر الحمد والبسملة والبدء بهما يؤيد ذلك ويقويه، وإليك بعض من ذكر الحديث وبنى عليه استحباب البدء بالحمد مستندا إليه أو بالبسملة ثم ذكر جماعة وفيهم الزمخشري، وهذا غريب.

قلت: إذا كان عمل أهل العلم يقوي هذا الحديث فلماذا

لم يقو به الدكتور رواية "البسملة" وقد عمل بها أهل العلم أيضا ومنهم ابن كثير في تفسيره كما ذكر الدكتور نفسه، انظر (ص ٧٦).

ولكن ظاهر كلام الدكتور هنا أنه يذهب إلى تقوية رواية البسملة أيضا مع أنه قد أنكرها فيما تقدم ، وليت الدكتور لم يتكلف مثل هذه التكلفات.

وهناك أمر آخر نريد أن نناقش الدكتور فيه وهو أنه قال: لم أقف على تضعيف الأئمة لهذا الحديث فيما بحثت بلفظه المذكور سوى الشيخ الألباني والدارقطني لحديث كعب بن مالك رضي الله عنه، وإنما حصل الترجيح من بعضهم بين المرسل والمسند فرجح الإمام الدارقطني المرسل على المسند . "تفصيل المقال" (ص٦١).

١ــ **قلت**: إن الدارقطني صوب المرسل وصححه ــ وسيأتي نص كلامه ــ والفرق بين التصويب والتصحيح وبين الترجيح بين، لايخفى.

وقال النسائي: "والمرسل أولى بالصواب"، والدكتور لم يذكر قول النسائي، ولعل السبب أنه لم يجد قوله هذا في "عمل اليوم والليلة" ولا في" تحفة الأشراف" كما تقدم النقل

عنه في هامش (ص١٢) مع أن قول النسائي هذا موجود في "التحفة"، وكذا نقله عنه الزيلعي أيضاً، كما تقدم في هامش الصفحة المشار إليها آنفاً.

قلت: قوله: "... سوى الشيخ الألباني والدارقطني لحديث كعب بن مالك ﷺ" فغريب جدّاً، لأنهما لم يضعفا حديث كعب بن مالك فحسب بل ضعفا حديث أبي هريرة أيضاً فليراجع الدكتور كلامهما جيّداً.

وقوله: "إنما حصل الترجيح من بعضهم..." فأغرب مما قبله، فإن ترجيح المرسل يعني تضعيف الحديث لأن الحديث المرسل ضعيف عند المحدثين كما سيأتي.

ونذكر الآن من ضعف هذا الحديث أو تكلم فيه من الأئمة.

قلت: الحديث ضعفه النسائي والدارقطني وغيرهما.

قال النسائي: والمرسل أولى بالصواب، كما نقله عنه المزي وغيره. انظر هامش (ص١٢).

وقال الدارقطني في "السنن": "والمرسل هو الصواب" وقال في "العلل": "والصحيح عن الزهري المرسل" وقد تقدم كلامه مفصلاً في (ص ١١ـــ١٢).

وظاهر كلام أبي داود والبيهقي أنهما يميلان إلى ترجيح المرسل، وقد تقدم كلامهما أيضاً في (ص ١٠).

وقال الشيخ الألباني في "تمام المنّة" (٣٣٣): قلت: الحديث ضعيف، أسنده عن أبي هريرة أحد من لا يوثق بحفظه، وخالفه جمع من الثقات، فأرسلوه، بل أعضلوه وقد أعله بذلك أبو داود نفسه، فقال عقبه (٤٨٤٠) ثم ساق كلامه.

والحديث المرسل عند المحدثين حديث ضعيف، قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (١/١٣٢):

"والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة".

وقال ابن الصلاح: وما ذكرنا من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر وقد تداولوه في تصانيفهم. "مقدمة ابن الصلاح" (ص ٧٣).

والحديث ذكره البغوي في "شرح السنة" بصيغة التمريض ــ وقد تقدم نص كلامه في (ص ١٢) ــ وهذا ذهاب منه إلى تضعيف هذا الحديث.

وقال الزيلعي: وهذا الحديث أعل من وجهين:

أنه قد روي مرسلاً، أخرجه كذلك أبوداود والنسائي عن أبي سلمة عن النبي ﷺ ليس فيه أبو هريرة، قال النسائي: والمرسل أولى بالصواب.

والثاني: في إسناده قرة بن عبد الرحمن بن حيويل المعافري، وفيه مقال، "تخريج أحاديث الكشاف" (١/٢٤).

والحديث أورده الحافظ أبو محمد عبد الله بن يحيى الغساني (م ٦٨٢هـ) في كتابه "تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني" (حديث ١٤٩).

وقال السخاوي في "الأجوبة المرضية" (١/١٩٢).

"هذا حديث غريب" يعني ضعيف. أنظر أيضاً كلامه المذكور في (ص١٤ـ١٥).

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١/٨، ٨/٢٢٠):

"في إسناده مقال" وقال في "التلخيص" (٣/١٥١):

"واختلف في وصله وإرساله فرجح النسائي والدارقطني الإرسال" ولم يتعقبهما بشيء.

وقال في "نتائج الأفكار" (٣/٢٨٢) في آخر كلامه على هذا الحديث: "قال الدارقطني في "العلل" بعد أن ذكر

الاختلاف فيه على الأوزاعي: "الصحيح رواية من أرسله والله أعلم" ولم يتعقبه هنا بشيء أيضا[٢٧].

فعلم مما تقدم أن جماعة من الأئمة ضعفوه وتكلموا فيه وقد قال الدكتور نفسه في المقدمة(ص ٥ ـــ ٦): "ورأيت العمل الفعلي بالحديث واحتجاجهم به مستمرا من قديم الزمان بجانب الاختلاف في حكمه بين العلماء حيث صححه بعضهم وحسنه بعضهم وضعفه بعض آخر".

---

(٢٧) قلت: ظاهر صنيع الحافظ أنه موافق للدارقطني، فدل هذا على أنه ليس بمقتنع بقوله في (٢٧٩/٣): "هذا حديث حسن"، والله أعلم بالصواب.

خاتمـــة

خلاصة ما تقدم أن هذا الحديث لا يصح موصولاً وإنما صح مرسلاً .. والحديث المرسل من أقسام الحديث الضعيف عند المحدثين كما تقدم في (ص٧٥).

أما كونه لا يصح موصولاً فلأن قُرَّة تفرد بوصله من بين أصحاب الزهري الثقات وهو ليس بقوي في الحديث فلا يقبل تفرده.

وأما المتابعات التي ذكرها السبكي ثم الغماري وكذلك الشواهد التي جاء بها الدكتور فهي ليست بشيء .. وقد تقدم الكلام على ذلك كله بالتفصيل.

ومما يؤيد ضعف الحديث وروده بألفاظ مختلفة .. ففي رواية له "**كل أمر ذي بال**" وهي رواية الأكثرين، وفي أخرى له "**كل كلام**" وفي رواية ثالثة له "**كل كلام أو أمر ذي بال**". وقد تقدم في تخريجه من أخرجه بهذه الروايات.

وفي رواية له "**بذكر الله**" وهو لفظ أحمد وكذا لفظ النسائي والدارقطني في رواية لهما.

وفي رواية أخرى له بـ "**بسم الله الرحمن الرحيم**" بدل "**بحمد الله**" وفي رواية ثالثة له زيادة "**والصلاة علي**" بعد "**بحمد الله**" ووقع في رواية للنسائي "**فهو أبتر**" بدل "**أقطع**" وعند أحمد "**فهو أبتر أو أقطع**" وفي رواية لأبي يعلى الخليلي "**فهو أقطع، أبتر، ممحوق من كل بركة**".

ووقع عند أبي داود "**فهو أجذم**": وعند الطبراني "**أقطع أو أجذم**"..وهذه حال متن هذا الحديث، ولذلك قال الألباني:

"ومما يدلك على ضعفه ــ زيادة على ماتقدم ــ اضطرابه في متن الحديث، فهو تارة يقول: أقطع، وتارة: أبتر، وتارة: أجذم، وتارة: يذكر الحمد، وأخرى: يقول بذكر الله.

ولقد أضاع السبكي جهدا كبيرا في محاولته التوفيق بين هذه الروايات .. وإزالة الاضطراب عنها .. فإن الرجل ضعيف ــ يعني به قرة ــ كمارأيت، فلايستحق حديثه مثل هذا الجهد". "إرواء الغليل" (١/ ٢١).

قلت: وأحسن رواياته مع ضعف الحديث روايـــة:

"**كل أمر ذي بال لايبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع**". لأنها رواية معظم الذين رووه عن الأوزاعي عن قرة. وأما روايـــة "**بذكر الله**" فهي لبعضهم ولكنها ليست واهية الاسناد كمـــا يوهم كلام الحافظ في "الفتح" (٨/ ٢٢٠).

وأما رواية "**بسم الله الرحمن الرحيم**" فهي واهية الإسـناد .. كما أن زيادة "**والصلاة علي**" واهية الإسناد أيضا. وقـــد تقدم كل ذلك بالتفصيل.

وبهذا تمت هذه الرسالة والحمد للـــه علـــى ذلـــك .. وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لاإله إلا أنت .. أستغفرك وأتوب إليك.

فهرس المصادر والمراجع

١ـ الأجوبة المرضية للسخاوي ـ تحقيق الدكتور محمد إسحاق، دارالراية.

٢ـ أخبار قزوين لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني ـ ضبط وتحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية.

٣ـ الأذكار للنووي ـ دار إحياء التراث العربي.

٤ـ الأربعين للبكري ـ تحقيق محمد محفوظ ـ دار الغرب الإسلامي.

٥ـ الإرشاد لأبي يعلى الخليلي ـ تحقيق الدكتور محمد سعيد ابن عمر إدريس ـ مكتبة الرشد بالرياض.

٦ إرواء الغليل للألباني ـ المكتب الإسلامي.

٧ـ الاستعاذة والحسبلة ممن صحح حديث البسملة لأحمد ابن محمد بن الصديق الغماري ـ دار البصائر ، دمشق.

٨ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي.

٩ــ تاريخ الثقات للعجلي ــ تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي ــ دار الكتب العلمية.

١٠ــ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي ــ تحقيق عبدالصمدشرف الدين ــ المكتب الإسلامي.

١١ ــ تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني للحافظ أبي محمد عبد الله بن يحيى الغساني.

١٢ــ تفصيل المقال على حديث " كل أمر ذي بال"، للدكتور عبد الغفور البلوشي ، دار البشائر الإسلامية.

١٣ــ تقريب التهذيب لابن حجر ــ تحقيق عبدالوهاب عبد اللطيف ــ دار المعرفة.

١٤ــ تمام المنة في التعليق على فقه السنة للألباني، دار الراية.

١٥ــ تهذيب التهذيب لابن حجر ــ دارالفكر.

١٦ــ الثقات لابن حبان ، مؤسسة الكتب الثقافية.

١٧ــ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ــ تحقيق الدكتور محمد رأفت سعيد ــ مكتبة الفلاح، الكويت.

١٨ــ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية.

١٩ــ الدعوات الكبير للبيهقي.

٢٠ــ ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي ــ تحقيق لجنة من العلماء ــ دار القلم.

٢١ــ الزهد وصفة الزاهدين لابن الأعرابي ــ تحقيق مجدي فتحي السيد، دار الصحابة بطنطا.

٢٢ ــ السنن لابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دارالفكر.

٢٣ ــ السنن لأبي داود ــ تحقيق محمد محيي الدين، دار الفكر.

٢٤ــ السنن للدارقطني مع التعليق المغني، دار المحاسن، القاهرة.

٢٥ــ السنن الكبرى للبيهقي وبهامشه الجوهر النقي، دارالمعرفة.

٢٦ــ السنن الكبرى للنسائي ــ تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان وسيد كسروي ــ دار الكتب العلمية.

٢٧ــ شرح السنة للبغوي ــ تحقيق شعيب وزهير، المكتب الإسلامي.

٢٨ـ شرح صحيح مسلم للنووي ـ دار الفكر.
٢٩ـ الصحيح لابن حبان ـ تحقيق كمال يوسف الحوت دار الكتب العلمية.
٣٠ـ الضعفاء الكبير للعقيلي ـ تحقيق الدكتور عبدالمعطي ـ دار الكتب العلمية.
٣١ـ الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ـ تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية.
٣٢ـ الضعفاء والمتروكون للدارقطني ضمن " المجموع في الضعفاء والمتروكين " لعبد العزيز عزالدين ، دارالقلم.
٣٣ـ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ـ تحقيق محمود محمد وعبد الفتاح محمد،عيسى البابي الحلبي.
٣٤ـ عمل اليوم والليلة للنسائي ـ تحقيق الدكتور فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة.
٣٥ـ فتح الباري لابن حجر ـ دار المعرفة.
٣٦ـ الفتح السماوي في تخريج أحاديث البيضاوي لعبدالرؤوف المناوي ـ تحقيق أحمدالسلفي، دار العاصمة، الرياض.

٣٧ــ الفتوحات الربانية لابن علان ــ دارإحياء ــ التراث العربي.

٣٨ــ فضيلة الشكر للخرائطي ــ تحقيق محمد مطيع الحافظ، دار الفكر.

٣٩ــ الكاشف للذهبي ــ تحقيق لجنة من العلماء ــ دار الكتب العلمية.

٤٠ــ الكامل لابن عدي ــ تحقيق لجنة من المختصين دار الفكر.

٤١ــ الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبي ــ تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب.

٤٢ــ لسان الميزان لابن حجر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٤٣ــ المجموع شرح المهذب للنووي مع تلخيص الحبير للحافظ، دار الفكر.

٤٤ــ مختصر سنن أبي داود مع معالم السنن وتهذيب السنن، دار المعرفة.

٤٥ـــ المسند لأحمد ـــ تحقيق أحمـــد محمـــد شـــاكر ـــ دار المعارف، مصر.

٤٦ـــ المسند لأحمد، المكتب الإسلامي.

٤٧ـــ المعجم الكبير للطبراني ـــ تحقيق حمـــدي عبدالمجيـــد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٤٨ـــ معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للذهـــبي ـــ تحقيق إبراهيم سعيداى ـــ دار المعرفة.

٤٩ـــ المعرفة والتـــاريخ للفسوي . تحقيق الدكتور أكـــرم ضياء العمري، مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

٥٠ـــ المغني عن حمل الأسفار في الأســـفار للعراقـــي، دار الكتب العلمية.

٥١ـــ المغني في الضعفاء للذهبي ـــ تحقيق نورالدين عتر .

٥٢ـــ مقدمة صحيح مسلم للإمام مسلم.

٥٣ـــ مقدمة الفردوس للديلمي.

٥٤ـــ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي ـــ تحقيـــق محمد عبد الرزاق حمزة ، دار الكتب العلمية.

٥٥ـ ميزان الاعتدال للذهبي ـ تحقيق علي محمد البجاوي، دارالمعرفة.

٥٦ ـ نتائج الأفكار للحافظ ابن حجر ـ تحقيق حمـــدي عبدالمجيد ـ دار ابن كثير.

فهرس الموضوعات

إصدارات مكتبة الفرقان - عجمان

١- منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل
تاليف فضيلة الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي
٢- براءة علماء الأمة من تزكية أهل البدعة والمذمة
جمع الشيخ عصام السناني
٣- النصر العزيز في الرد على الوجيز حوار مع الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق
للشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي
٤- العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم
بقلم الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي
٥- جماعة واحدة لا جماعات - وصراط واحد لا عشرات
بقلم الشيخ د. ربيع بن هادي المدخلي
٦- الحد الفاصل بين الحق والباطل
بقلم الشيخ د. ربيع بن هادي عمير المدخلي
٧ - الفتاوى الجلية عن المناهج الدعوية
الشيخ أحمد بن يحيي النجمي ، تعليق حسن بن منصور الدغريري
٨ - الوسائل المفيدة للحياة السعيدة
العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله
٩- كشف الستارة عن صلاة الاستخارة وعلاقتها بالعقيدة الصحيحة المختارة
تاليف عبدالله بن محمد الحمادي
١٠- صفة صوم النبي صلى الله عليه وسلم
تاليف فضيلة الشيخ علي الحلبي وفضيلة الشيخ سليم الهلالي
١١- الجوهر الفريد في نهي الأئمة الأربعة عن التقليد
الشيخ فوزي بن عبد الله الأثري
١٢- أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب وفكره
بقلم الشيخ د. ربيع بن هادي عمير المدخلي
١٣- بصائر ذوي الشرف بشرح مرويات منهج السلف
الشيخ سليم بن عيد الهلالي
١٤- منهاج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع
تاليف الشيخ الفاضل سليمان بن سحمان ، تحقيق: عبدالسلام بن برجس
١٥ - تنوير الظلمات بكشف مفاسد وشبهات الإنتخابات/ طبعة جديدة مزيدة منقحة
الشيخ محمد بن عبد الله الإمام - قدم له العلامة مقبل الوادعي
١٦- السراج الوهاج في بيان المنهاج
الشيخ ابو الحسن مصطفى بن اسماعيل السليماني
١٧- المطلب الأسنى من أسماء الله الحسنى مما ورد في السنة وليس في كتاب الله -
الشيخ عصام بن عبد المنعم المري
١٨- حجج الأسلاف في بيان الفرق بين مسائل الإجتهاد ومسائل الخلاف
الشيخ فوزي بن عبد الله الأثري
١٩ - الطريقة المثلى في الإرشاد إلى ترك التقليد واتباع ما هو الأولى- مع مقدمة مهمة
في وجوب التزام فهم السلف لنصوص الكتاب والسنة تاليف: الطيب نور الحسن خان

ابن محمد صديق خان - تحقيق ابو عبدالباري عبدالحميد بن احمد العربي الأثري

٢٠ المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء من زلات أهل الأخطاء وزيغ أهل الأهواء
تاليف فضيلة الشيخ العلامة الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي

٢١ القول المفيد في حكم الأناشيد - مع فتاوى لعلماء العصر: الألباني، ابن عثيمين ،........
تاليف : الشيخ عصام بن عبدالمنعم المري

٢٢ - ماذا ينقمون من ابن باز رحمه الله ؟
د/ خالد بن علي بن محمد العنبري

٢٣ - القول المبرور في جواز الجماعة الثانية للمعذور
أبو إسحاق الدمياطي تقديم: أبو الحسن مصطفى السليماني

٢٤ - الدر الثمين في وجوب توقير العلماء وطلبة العلم في الدين
تأليف الشيخ فوزي بن عبدالله الأثري

٢٥ - نظرات في كتاب التصوير الفني في القرآن الكريم لسيد قطب
تأليف الشيخ العلامة د. ربيع بن هادي عمير المدخلي

٢٦ - الإرهاب وآثاره على الأفراد والأمم
تأليف: الشيخ العلامة د. ربيع بن هادي المدخلي - تقديم: العلامة صالح بن فوزان الفوزان ، العلامة علي بن محمد بن ناصر الفقيهي.

٢٧ - توضيح مقاصد المصطلحات العلمية في الرسالة التدمرية
د./ محمد بن عبدالرحمن الخميس

٢٨ - نقض قول من تبع الفلاسفة في دعواهم أن الله لا داخل العالم ولا خارجه
د./ محمد بن عبدالرحمن الخميس

٢٩ - كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون
الشيخ محمد بن سعود العريفي ، مراجعة وتقديم الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن جبرين

٣٠ - طريق الوصول إلى إيضاح الثلاثة الأصول
الشيخ العلامة زيد بن محمد بن هادي المدخلي ، جمع واعداد فواز بن علي بن علي المدخلي

٣١ - رسائل وتوجيهات في الأفراح الأعراس
جماعة من كبار العلماء

٣٢ - المدخل إلى الصحيح مع التكميل والتوضيح للمدخل إلى الصحيح١/٤ تاليف فضيلة الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي

٣٣ - تنوير العينين بأحكام الأضاحي والعيدين
الشيخ ابوالحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

٣٤ - إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل١/٢
الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني ، حققه : أبوإسحاق الدمياطي وقدم له العلامة مقبل الوادعي

٣٥ - كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة في علم مصطلح الحديث
شرح الشيخ/ سليم بن عيد الهلالي السلفي

٣٦ - الجهد المبذول في تنوير العقول بشرح منظومة وسيلة الحصول ١/٢
الشيخ / زيد بن محمد بن هادي المدخلي

٣٧ امداد القاري بشرح كتاب التفسير من صحيح البخاري
فضيلة الشيخ العلامة عبيد بن عبدالله بن سليمان الجابري

٣٨ الأزهار المنثورة في تبيين أن أهل الحديث هم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة - الشيخ فوزي بن عبدالله الأثري

٣٩ - الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير في ضوء الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة
ويليه « هزيمة الفكر التكفيري » ومناقشة هادفة للكتاب ومقالة «المرجئة لا تقبلنا» د. خالد
بن علي بن محمد العنبري ، قرأه وقرظه: العلامة الألباني وقدم له د. صالح السدلان

٤٠ - أحكام الأضحية في الكتاب والسنة
تأليف: الشيخ / أبي سعيد بلعيد بن أحمد
قدم له: الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط

٤١ - الوصايا السنية للتائبين إلى السلفية
الشيخ أبي عبدالله أحمد بن محمد الشحي

٤٢- صفة غسل النبي صلى الله عليه وسلم وأحكام الأغسال المشروعة
تأليف فضيلة الشيخ أبي سعيد بلعيد بن أحمد
قدم له : الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط

٤٣ - إنفرادات ابن عباس عن جمهور الصحابة في الأحكام الفقهية - دراسة مقارنة
تأليف محمد سميعي سيد عبد الرحمن الرستاقي

٤٤ - المورد العذب الزلال فيما انتقد على بعض المناهج الدعوية من العقائد والأعمال
الشيخ أحمد بن يحيى النجمي ، قرظه الشيخ صالح الفوزان والشيخ ربيع بن هادي المدخلي

٤٥ - مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
الشيخ العلامة ربيع بن هادي عمير المدخلي

٤٦ - الأضواء الأثرية في بيان إنكار السلف بعضهم على بعض في المسائل الخلافية الفقهية
دراسة أثرية علمية منهجية في أصول وقواعد وضوابط وآداب الخلاف في الفقه الإسلامي
الشيخ/ فوزي بن عبد الله بن محمد الأثري

٤٧ - تحفة الأخيار في تأليف قلوب الأبرار / دراسة أثرية علمية منهجية في أصول
وقواعد وضوابط وآداب الخلاف في الفقه الإسلامي
الشيخ / فوزي بن عبد الله بن محمد الأثري

٤٨ - نور البصائر والألباب في أحكام العبادات والمعاملات والحقوق والواجبات
الشيخ العلامة / عبدالرحمن بن ناصر السعدي تحقيق : خالد بن عثمان السبت

٤٩ - الإيضاح والبيان في أخطاء طارق السويدان - ومعه فتاوي من هيئة كبار العلماء
- العلامة ابن باز ، العلامة ابن عثيمين ، العلامة عبدالمحسن العباد، العلامة صالح
الفوزان، والعلامة عبدالله القرعاوي ، الجزء الأول ، الجزء الثاني ، الجزء الأول
والثاني ، الشيخ أحمد بن عبدالعزيز بن محمد التويجري

٥٠ - الورد المقطوف في وجوب طاعة ولاة أمر المسلمين بالمعروف
تأليف الشيخ / فوزي بن عبدالله بن محمد الأثري ، قدم له الشيخ الدكتور صالح بن
فوزان الفوزان

٥١ - بريق المهو في أحكام سجود السهو
تأليف الشيخ أبو عبد الباري عبد الحميد بن أحمد العربي الجزائري

٥٢- كتاب في رؤية الله تبارك وتعالى
تأليف / ابن النحاس تحقيق د. محفوظ عبد الرحمن بن زين الله السلفي

٥٣- تعليق التحف على منظومة طرفة الطرف في مصطلح من سلف
الشيخ أحمد بن سيدي محمد الشنقيطي، حققه وهذبه وعلق عليه أبو العالية المحسني

٥٤ - التوضيحات الأثرية على متن الرسالة التدمرية
تأليف: أبي العالية المحسني ، إشراف وتقديم محمد بن عبدالرحمن الدهمش

٥٥ - ست درر

تأليف: عبدالمالك بن أحمد بن المبارك رمضاني الجزائري

٥٦ - رسالة الارشاد إلى بيان الحق في حكم الجهاد
فضيلة الشيخ أحمد بن يحيي النجمي
تقريظ : الشيخ صالح بن فوزان الفوزان ، والشيخ زيد بن محمد بن هادي المدخلي

٥٧ - ذم التحزب والحزبيين
شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله

٥٨ - جماعة واحدة في الإسلام لا جماعات
المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله

٥٩ - هذه الجماعات من الاثنتين وسبعين فرقة
الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله ، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله ، الشيخ صالح الفوزان حفظه الله ، الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله.

٦٠ - الجماعات الحزبية خنجر مسموم طعنت به أمة الإسلام
أ. د. الشيخ عبدالله الطيار

٦١ - انتبه لاتكن همجياً رعاعياً كأتباع الجماعات الحزبية الهمج الرعاع.
تعليقات الإمام ابن القيم والإمام الخطيب رحمهما الله

٦٢ - دعاة على أبواب جهنم
العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله

٦٣ - شرحُ نَظْمِ مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني
تأليف: الشيخ أحمد بن مشرف الأحسائي المالكي
شرح أبي العالية المحسي

٦٤ - مدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية
تأليف: عبدالمالك بن أحمد المبارك رمضاني الجزائري
قراه وقرظه : العلامة محمد ناصر الدين الألباني
والعلامة الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد البدر

٦٥ - معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة
تأليف : الشيخ عبدالسلام بن برجس

٦٦ - العلماء يتولون تفنيد الدعاوي السياسية المنحرفة لعبدالرحمن عبدالخالق
كتبه : أبو أحمد السلفي

٦٧ - قاعدة جليله في التوسل والوسيلة لابن تيمية
تحقيق ودراسة : الدكتور الشيخ ربيع المدخلي

٦٨ - فتاوى العلماء الأكابر فيما اهدر من دماء في الجزائر
للشيخ : عبدالمالك بن أحمد بن المبارك رمضاني الجزائري

٦٩ - المعتقد الصحيح
للدكتور : عبدالسلام بن برجس العبدالكريم

٧٠ - الأمر بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم والتحذير من مفارقتهم
للدكتور : عبدالسلام بن برجس العبدالكريم

٧١ - فصول في الصيام والزكاة والتراويح
للشيخ : محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله -